INTOSAI

# المجلة الدولية

## للتدقيق الحكومي

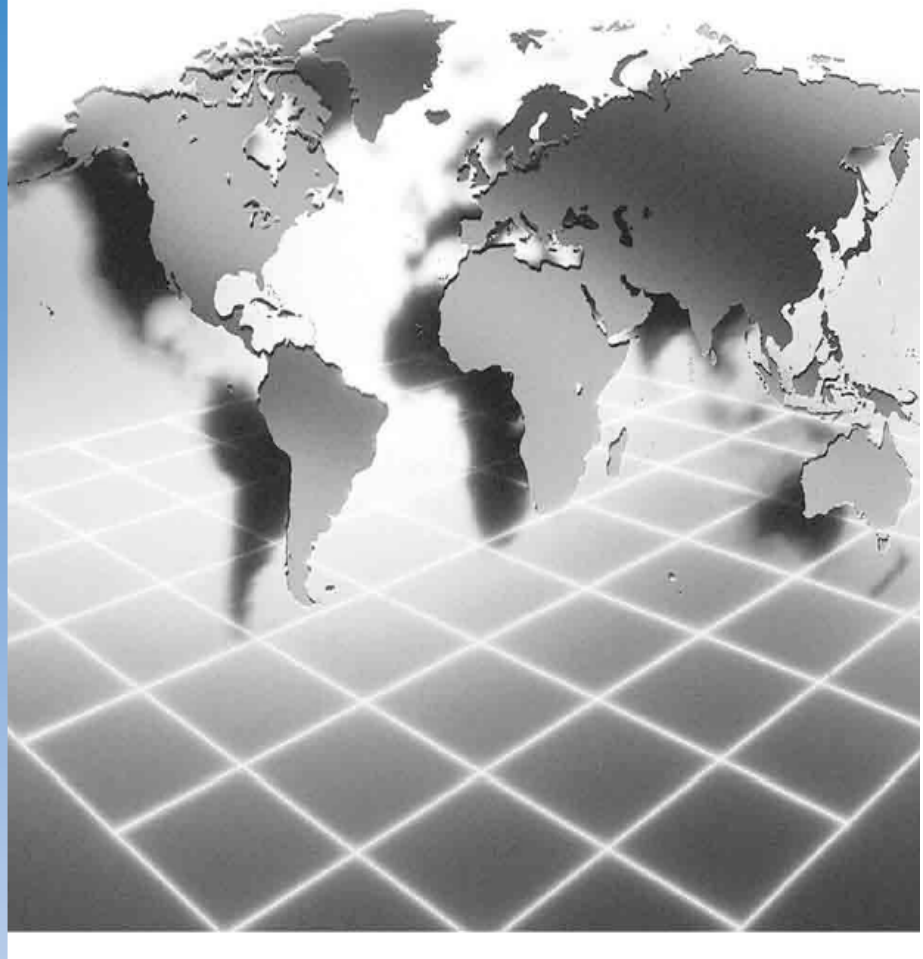

يوليو - 2009

يوليو 2009
مجلد 36، عدد 3

# المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي 2009

**هيئة التحرير**
جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
شيلا فريزر، المدقق العام ، كندا.
فائزة الكافي ، رئيس أول ، لدائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو ، المراقب العام وكالة ، الولايات المتحدة الأميركية.
كلود اوزبالدو ، مراقب عام ،فنزويلا.

**رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية**
هيلين هيسنغ (الولايات المتحدة).

**رئيس التحرير**
موريال فورستر (الولايات المتحدة).

**مساعدو رئيس التحرير**
لندا سيليفاك (الولايات المتحدة).
كريستوفر ليونز (الولايات المتحدة)

**المحررون المساعدون**
مكتب المدقق العام (كندا).
خالد بن جمال (اسوساي-الهند).
لوسيان سيكالو (اسباساي-تونجا).
أمانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا).
الأمين العام للأوروساي (اسبانيا).
خميس حسني (تونس).
يادير ا ايسبينوزا مورينو (فنزويلا).
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا).
مكتب مسائلة الحكومة (الولايات المتحدة).

**الإدارة**
سابرينا تشايس (الولايات المتحدة).
بول ميلر (الولايات المتحدة)

**أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي**
آرتورو غونزاليز دي أراجون، المدقق العام لاتحاد الرقابة العليا ، المكسيك، *رئيس المجلس*
ترانس نوميبيب، مراقب عام مكتب المراقب العام، جنوب أفريقيا، *النائب الأول لرئيس المجلس*
أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة، السعودية، *النائب الثاني لرئيس المجلس*
جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا، *أمين عام المجلس*
لي جياي، مدقق عام مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية
بول ار اس اولسوورث مدير تدقيق مكتب التدقيق لجزر كوك
زيريو بوجي، رئيس غرفة الحسابات ، كوديفوا
ارباد كوفاتش، رئيس، هنغاريا
فينود راي، مراقب ومدقق عام الهند
يون تشرل جون، رئيس الرقابة والتفتيش ، كوريا
علي الحسناوي، المدقق العام للجنة الشعبية العامة لأعمال التدقيق والرقابة الفنية، الجماهيرية العربية الليبية
لويس منتينيغرو ايسبينوزا، رئيس المجلس الأعلى للرقابة العليا ، نيكاراغوا
يورغن كوزمو، المدقق العام في ريكسيرفيسيون، النرويج.
سيرجي فاديموفتش ستيباشين، رئيس غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية
البرت ادواردز، مدير التدقيق، مكتب التدقيق الوطني، سانت كيتس و نيفس
تيم بر، المراقب والمدقق العام لمكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة
جين دودارو، المراقب العام وكالة لمكتب مسائلة الحكومة، الولايات المتحدة الأميركية
كلودا أوسبالدو روسيان أوزكاتينغ، المراقب العام ، فنزويلا

## المحتويات

الافتتاحية ..... 1

أنباء موجزة..... 4

اجهزة الرقابة العليا والاستقلالية ..... 10

الابلاغ عن المعلومات غيرالمالية .....15

أضواء على الخطة الإستراتيجية ..... 21

من داخل الانتوساي ..... 24

مستجدات مبادرة تنمية الأنتوساي ..... 31

مفكرة الأنتوساي ..... 33

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير(كانون ثاني)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين أول) ، باللغات العربية ، والانكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

**US Government Accountability Office**
**Room 7814 nw 441 G Street N.W.**
**Washington D.C. 20548, USA**
**phone:202 512 4707**
**Fax: 2025124021**
**e-mail: *intosaijournal@gao.gov***

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت :
*www.intosai.org*
أوعلى موقع المجلة *intosaijournal@gao.gov*.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :
**Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilm International. Ann Arbor. Michigan.**

**www.intosaijournal.org**

**كيفن برادي**
***المراقب والمدقق العام النيوزلندي***

بداية، يشرفني ان توجه الي الدعوة لكتابة المقال الافتتاحي لهذه المجلة. في يوليو\ تموز القادم سوف أتقاعد بعد خدمة 38 سنة أمضيتها في مكتب التدقيق النيوزلندي، شغلت في السنوات السبع الأخيرة منها منصب المراقب العام. لذا يسرني ان انتهز هذه الفرصة لطرح ما لدي من وجهات نظر ولتوجيه الشكر للكثيرين من أعضاء وسط التدقيق الدولي الذين كانوا ومازالوا مصدر دعم وإلهام لجهازنا الرقابي. لقد حالفني الحظ خلال عملي في مكتب التدقيق النيوزلندي في حضور عدد من المؤتمرات الدولية، كان من بينها المؤتمرات التي استضافتها منظمات الانتوساي والاسوساي والباساي والكومنولث، والتي لطالما كان لروح التعاون والتضامن التي سادتها الفضل في جعل رحلتي المرهقة والطويلة بالطائرة من نيوزلندا رحلة تستحق العناء.

وكما هو الحال مع جميع مؤسسات الرقابة العليا الأخرى، واصل جهاز الرقابة الاعلى النيوزلندي تطوره وتكيفه مع المتغيرات الحاصلة في مجال عمله، فاستجاب للتعديلات التي أجريت على القانون المنظم للمؤسسات الخاضعة للتدقيق، وللتطورات التي شهدتها المعايير المحاسبية والتدقيقية، ولاهمية الاستمرار في تصدر المبادرات الصاعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وللتعقيد المتنامي في عمليات المؤسسات التي يقوم جهازنا الرقابي بتدقيقها. كما بادر جهازنا الرقابي الى تطوير قاعدة مهاراته بغية مسايرة التوسع الحاصل في ميدان اختصاصه ليشمل تدقيقي الأداء والبيئة. واود هنا ان أسجل إعجابي بكفاءة منتسبي أجهزة الرقابة العليا التي لمستها في جميع تعاملاتي مع وسط التدقيق الدولي، فضلا عن تفانيهم في تقديم الأفضل لمجتمعاتهم، وحرصهم على ضمان استغلال الموارد العامة بحكمة، ومواكبة تطلعات برلماناتهم او المؤسسات الموازية لها. فكفاءة منتسبي مؤسسات الرقابة العليا هي الفيصل في نجاحها او فشلها، لذلك فهي محظوظة، اينما وجدت، لان دورها يجتذب أناسا بهذا المستوى الرفيع.

والى جانب الكفاءة، ثمة سمتان تطبعان الجهاز الرقابي الاعلى هما استقلاليته ومصداقيته. بالنسبة للأولى، ينبغي ضمان الاستقلالية عبر التفويض الممنوح لهذه الاجهزة، شرط ان لايسمح منتسبو الجهاز الرقابي كافة لتنازع مصالحهم الشخصية او العائلية بان تقوض استقلاليتهم الفردية الخاصة. فقوة مؤسساتنا تنبع من استقلاليتها لذا يجب الذود عنها بكل حماسة. اما السمة الثانية وهي المصداقية فتعني ان نلتزم الصدق عند التحدث بصفة مؤسسة رقابية عليا، وان نتحرى العدالة والانصاف في كلامنا الى جانب الصدق. ورغم ان مقدرة مؤسساتنا على رفع التقارير هي احد اهم مكامن القوة في الجهاز الرقابي، غير انه وكما قيل لي في بداية عهدي بالخدمة فان نجاحنا مرهون بنجاح آخر تقرير لنا فحسب. على ان هذه المصداقية التي اخذ بناءها سنوات وسنوات قد تتهاوى في غفلة من الزمن، كما يمكن لتقاريرنا الرقابية ان تلطخ سمعة مؤسساتنا، لذلك ينبغي ان لاتكون ملاحظاتنا النقدية صحيحة فقط بل معززة بالادلة والبراهين.

حينما انظر الى المستقبل يتملكني إعجاب عميق بعمل الانتوساي تحت رئاسة د. جوزيف موزر، فالإستراتيجية التي وضعتها هذه المنظمة ممتازة وبعيدة النظر، وتستحق كل الدعم من أعضاء الانتوساي. وأشير هنا الى عمل فريق إستراتيجية الاتصالات الذي تم تشكيله في سنة 2007 والذي يلقى اهتماما خاصا في منطقة المحيط الهادئ، حيث سيمهد عمله الطريق، لاسيما أمام مؤسسات الرقابة العليا الصغيرة، في الحصول على تشكيلة هائلة من الوثائق. لقد تشرفت بالعمل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في منصب الأمين العام لمنظمة الباساي (تعرف سابقا بـ سباساي). وبالرغم من صغر حجم العديد من مؤسسات الرقابة العليا في منطقة المحيط الهادئ، الا ان المدققين العامين والعاملين في هذه المؤسسات برهنوا على حرصهم الدائم على تحقيق التفوق في عملهم. وقد أسهم بالفعل تأسيس مبادرة تدقيق منطقة الباسفيك بتمويل مشترك من مصرف التنمية الاسيوي والحكومة الاسترالية في الانطلاق نحو تقوية مؤسسات الرقابة العليا في منطقة المحيط الهادئ. ومما لاشك فيه ان تأسيس سكرتارية قوية لمنظمة الباساي سيكفل للمبادرة تحقيق أهدافها.
وعلى الصعيد الدولي، اظن اننا قادرون على تقديم ماهو أفضل في اثنين من المجالات، يتعلق الأول بنشر المعلومات المالية على جمهور العامة. بيد ان ما يثير قلقي في هذا الصدد هو ازدياد تعقيد المعايير المحاسبية الى درجة باتت معها البيانات المحاسبية في غاية الصعوبة تستعصي معطياتها على فهم الكثير من المواطنين (والأعضاء في المؤسسات الخاضعة للتدقيق) مما اضعف قدرتهم على محاسبة مؤسساتهم. اذ يبقى الهدف النهائي من المحاسبة هو تحويل المعلومات ووضعها على هيئة تقرير ليتسنى لجمهور العامة وللمعنيين بالحوكمة وضع المؤسسات تحت المسائلة، مع الاخذ بالاعتبار ان غالبية الناس من جمهور العامة لا يملكون خلفية محاسبية. لذلك، ان لم نسع الى جعل التعامل مع عملية المحاسبة أيسر وابسط للاخرين، فلن يتاتى لنا بلوغ أهدافنا مطلقا.
اما المجال الثاني فيتعلق بالإبلاغ عن المعلومات غير المالية. ان معظم الوكالات التابعة للقطاع العام (بخلاف الوكالات المساهمة) لا تبتغي من عملها ربح المال بل رفد المجتمع بالخدمات. لذا فان الإبلاغ عن المعلومات المالية وحده ليس بكاف. لان الاختبار الحقيقي لنجاح او فشل أي مؤسسة عامة يكمن في مدى اتباع المؤسسة لأسلوب فاعل وكفوء في تقديم الخدمات المنشودة. وللحكم على ذلك يحتاج المجتمع الى معطيات لا تبين وجه إنفاق الأموال فقط وإنما النتائج المتحققة من صرفها. لذا اظن بان هذا المجال لم يلق الاهتمام الكافي لحد الان، والى ان تلبى حاجة المجتمع الى المعلومات عن أداء المؤسسات، سوف تبقى مسائلة المؤسسات العامة منقوصة.

ختاما، أتوجه مرة أخرى بالشكر الجزيل لكل من ساهم في دعم جهاز الرقابة النيوزلندي. لقد كانت مدة شغلي لمنصب المدقق العام مدعاة سرور بالغ لي، وفرصة للالتقاء بشخصيات رائعة من جميع انحاء الوسط الرقابي الدولي. تمنياتي للجميع بدوام الموفقية والنجاح.

# أخبار موجزة

*استراليا*

## التقرير التدقيقي حول الشراء البيئي و الإدارة المكتبية المستديمة

اصدر مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO في مارس\آذار 2009 تقريرا بعنوان (المشتريات المكتبية البيئية و الإدارة المكتبية المستديمة)، للاطلاع عليه يرجى زيارة الموقع الالكتروني للمكتب. سبق للحكومة الاسترالية ان أعلنت عن سعيها لتبوأ صدارة ممارسات الشراء البيئي، الا ان التقرير الحالي اظهر بانه ما زال ينتظر القطاع العام الحكومي الاسترالي إجمالا عمل مضني لتحقيق هذه الغاية، وان خفض الآثار البيئية الناجمة عن انشطة الوكالات الحكومية مازال هدفا بعيد المنال. الا انه ثمة فرصا كثيرة لتطبيق إجراءات مجدية اقتصاديا بغية تحسين مستوى الاستدامة لاسيما في مجالي توفير الطاقة الكهربائية والاستهلاك المكتبي. فوفقا للتقرير تنفق الحكومة الاسترالية سنويا نحو 435 مليون دولار على قطاعي الكهرباء والغاز الطبيعي، ومع ان تنفيذ مبادرات لزيادة فاعلية الطاقة الكهربائية يتطلب بذل تكاليف كبيرة نوعا ما (مثل تكاليف تطوير وسائل الإنارة او زيادة دقة مقاييس الكهرباء) الا ان توفير الطاقة الذي سينتج من هذه الإجراءات سيكون مستمرا وسينعكس على تعويض الزيادة في التكاليف المستقبلية. كما ان اتخاذ إجراءات معينة من قبيل الإطفاء الذاتي لشاشات الحواسيب ولأجهزة الحاسوب في المكاتب عندما لا تكون قيد الاستخدام سيؤدي الى خفض النفقات الرأسمالية والى توفير فوري في الطاقة الكهربائية ناهيك عن الحد من النفقات. علما ان مراكز المعلومات تستهلك مقدارا ضخما من الطاقة الكهربائية يتراوح في العادة ما بين 15-40 من استهلاك الطاقة المتاحة، ولكن بتحسين تصاميم هذه المراكز وتطوير بنيتها التحتية يتوقع تحقيق ارتفاع في مقدار توفير الطاقة الكهربائية بنسبة 33%. وكانت الوكالات الحكومية الاسترالية قد تقدمت خلال سير التدقيق بأمثلة كثيرة أوضحت فيها استردادها للكلف الرأسمالية في غضون مدة تقل عن 12 شهرا. فالزيادات التي تحملتها هذه الوكالات مؤخرا في تكاليف الكهرباء ستؤدي بالنتيجة الى خفض مدد استرداد رأس المال. وعلى العموم، قدر مكتب التدقيق الوطني الاسترالي قيمة ما تستطيع الحكومة الاسترالية توفيره من ميزانية الطاقة بـ 75 مليون دولار سنويا في حال نجحت جميع وكالاتها في تلبية الأهداف الحكومية المتعلقة بالطاقة الكهربائية وطبقت إجراءات توفير الطاقة المذكورة على جميع قطاعات الطاقة الكهربائية.

تعد الحكومة الاسترالية احد اكبر المستهلكين لمادة الورق في الأعمال المكتبية، فقد أفادت الوكالات التي شملها الاستطلاع بان إجمالي استهلاكها الداخلي من الورق يتجاوز 6500 طن في السنة الواحدة. وبغية تقليص حجم استهلاكها الداخلي لهذه المادة (وبالتالي خفض النفقات) يمكن لهذه الوكالات ان تلجأ الى الطباعة على جانبي الورقة. كما تشكل السيارات جزءا أساسيا من الأنشطة الحكومية، حيث يضم الأسطول الحكومي بما في ذلك أسطول وزارة الدفاع (يشتهر بمركباته البيضاء) زهاء 13000 سيارة. حيث انصب التدقيق على عدم وجود انسجام بين الكلف والافضليات التي تتمتع بها السيارات المنتجة في استراليا، كما ركز على أهمية تلبية تطلعات الحكومة لتخفيض الغازات المنبعثة من ظاهرة البيت الزجاجي الى جانب الأنواع الأخرى من الانبعاثات. ووفقا للتقرير فان أثمان السيارات الكبيرة تبقى أغلى بـ 35% من السيارات الصغيرة حتى مع وجود حسومات في أسعارها، وذلك عند احتساب ثمنها على أساس مجمل دورة حياة السيارة.

وقد شخص التقرير وجود فرص واسعة لتحسين نوعية الضوابط البيئية ودمج الاعتبارات البيئية في

صلب أنشطة الحكومة الاسترالية، فنسبة الوكالات التي تتبع تعليمات او تملك سياسات خاصة بخفض آثارها البيئية لا يتجاوز نسبة 65% من مجموع الوكالات لذا يتحتم عليها كي تلبي التطلعات الحكومية وضع إطار عمل دائم ومتكامل يحدد الفرص المتاحة لإدخال التحسينات والأولويات الاستثمارية التي من الممكن تكييفها مع متطلبات عملها. كما ألقى التقرير الضوء على عدد من دراسات الحالة التي برهنت على القدرة على ترشيد في الطاقة وإجراء تحسينات بيئية وكسب منافع أخرى محتملة من خلال التركيز المتناغم على ايجاد ممارسات أفضل في مجال الاستدامة.

## آخر التعديلات على قانون المدقق العام لسنة 1997

في فبراير\شباط 2009 خضع قانون المدقق العام لسنة 1997 لعدد من التعديلات، طالت (1) الظروف المحيطة بإرسال البيانات التدقيقية الى المؤسسات والأطراف الأخرى مع إمكانية الكشف في الوقت عينه عن تنفيذ تدقيق على الأداء، (2) تحديث الأحكام الجزائية بما ينسجم مع سياسة القانون الجنائي الحالي. وقد خصت التعديلات المؤسسات المسؤولة عن وضع إجراءات تقديم المشورة ورفع التقارير الخاصة بعمليات تدقيق الأداء أكثر من غيرها من المؤسسات. يتضمن القانون شرطا خاصا نص على الإدراج الكامل لأي ملاحظات ترد حول أي تقرير مقترح لتدقيق الأداء ضمن التقرير الرقابي النهائي. فجاء هذا التعديل ليوفر السند القانوني لهذه الممارسة المعتمدة لدى مكتب التدقيق الوطني الاسترالي. كما نص القانون على أن أية ملاحظات ترد حول ملخص تقرير يتعلق بتدقيق الأداء يجب ان تدرج ايضا بالكامل في التقرير النهائي. وكان سابقا يتم اخذ هذه الملاحظات بنظر الاعتبار عند الانتهاء من وضع التقرير التدقيقي الا انها لم تكن تدرج فيه. ولكن من خلال التعديلات باتت ملخصات التقارير تخضع لمتطلبات السرية التي يكفلها القانون لكل من يملك معلومات رقابية.

وسيواصل مكتب التدقيق الاسترالي مطالبته بان تكون التعليقات الصادرة عن الوكالة ذات صلة مباشرة بنتائج التدقيق وتوصياته، وان تكون مقتضبة على نحو معقول، بغية المساهمة في إكمال التقارير بما يضمن كونها غنية بالمعلومات و قابلة للقراءة. كما سيستمر في إتباع تقليده الحالي الذي يقضي بان تقدم التعليقات بثلاث أجزاء: (1) تعليقات رسمية صادرة عن المؤسسة (تدرج بالكامل على شكل ملحق بالتقرير النهائي) تبدي فيها رأيها سواءا بالموافقة، او الموافقة بتحفظ، او عدم الموافقة المطلقة على كل توصية من التوصيات، (2) خلاصة قصيرة بتعليقات المؤسسة (تدرج ضمن خلاصة وكراسة التقرير)، (3) اية ملاحظات إضافية مفصلة مثل الملاحظات الافتتاحية (المدرجة ضمن متن التقرير).

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني الاسترالي:

البريد الالكتروني: aq1@anao.gov.au

الموقع الالكتروني: www.anao.gov.au

### *برمودا*

## تسمية مدقق عام جديد

في أغسطس\آب 2009 ستتولى السيدة هيذر جاكوبز ماثيوز، وهي محاسب قانوني ومحقق مجاز في قضايا الاحتيال، منصب المدقق العام الجديد لجزر برمودا بدلا من السيد لاري دينيس الذي سيحال الى التقاعد. تخرجت السيدة ماثيوز من جامعة دالهوسي في هاليفاكس بنوفاسكوتيا في سنة 1976 وهي حاصلة على شهادة البكالوريوس في التجارة تخصص محاسبة (بدرجة امتياز). بدأت مشوارها المهني الذي دام لـ 27 سنة بالعمل في وظيفة مساعد مدقق ثم نائب مدقق لتسع سنوات قدمت خلالها دعما إداريا رفيعا للمدقق الحكومي العام. وفي سنة 1989 عينت مأمورا للضرائب. وخلال السنوات 1994 الى 1999 عملت ماثيوز مدققا عاما للحكومة ثم أعيد تعيينها في وظيفة مأمور ضرائب لغاية تقاعدها من الخدمة الوظيفية في سنة 2007.

عادت لمزاولة نشاطها الوظيفي سنة 2008 لتتولى مؤقتا منصب مدير التدقيق الداخلي الذي تحول من وزارة المالية الى مكتب مجلس الوزراء. اضطلعت السيدة ماثيوز بدور رئيس في مساعدة الأمناء الدائمين ورؤساء الأقسام على وضع وتنفيذ آليات فاعلة وكفوءة لتحسين مستوى المسائلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، كما حرصت على بناء علاقة عمل وطيدة مع المدقق العام. وهي عضو في كل من معهد المحاسبين القانونيين في برمودا ونوفاسكانيا، وجمعية المحققين المجازين في قضايا الاحتيال، ومعهد المدققين الداخليين إضافة الى جمعية الموظفين الماليين الحكوميين.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام:

البريد الالكتروني: *auditbda@gov.bm*

الموقع الالكتروني: *www.oagbermuda.gov.bm*

### *كينيا*

## تعيين مدقق ومراقب عام جديد

في يناير\كانون ثاني 2009 تم تعيين السيد انتوني غاتومبو مدققا ومراقبا عاما جديدا لكينيا خلفا للسيد بريسكلا كومورا الذي تقاعد من عمله. ويتطلع السيد غاتومبو الى مواصلة برنامج الاصلاح القائم حاليا في مكتب التدقيق الوطني

الكيني، ويسعى الى تطوير علاقته مع المجلس الوطني وغيره من المعنيين علاوة على العمل مع مجتمع الانتوساي.

انطوني غاتومبو

عمل غاتومبو قبل تعيينه، نائبا للمدقق العام على مدى اكثر من سنتين، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات والاعمال، وشهادة دبلوم في محاسبة القطاع العام. وقد شارك في الكثير من ورش العمل والبرامج المحلية والدولية في مجالي الحوكمة والمسائلة. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني الكيني:
فاكس: 29 08 33 (2) 254++
البريد الكتروني:
caq@kenoa.go.ke

## *لاتفيا*

## التقرير السنوي لسنة 2008

اعد مكتب التدقيق الحكومي في جمهورية لاتفيا تقريره السنوي لسنة 2008 ضمنه خلاصة بأنشطة المكتب خلال السنة. وذكر التقرير بان مكتب التدقيق واصل إجراء التقييم على استخدام موارد دافعي الضرائب للتحقق من قانونيته ومدى كفاءته وفاعليته. وكان المكتب قد أجرى 61 عملية تدقيق خلال سنة 2008 واعد 74 تقرير تدقيقي تناولت عمليات التدقيق المالي والقانوني.
ونظرا للأحوال الاقتصادية الصعبة التي تعيشها لاتفيا يعتقد مكتب التدقيق اللاتيفي بأهمية ايلاء المزيد من الاهتمام لمسالة كفاءة وفاعلية استغلال الموارد المالية. وقد درج المكتب على وضع ممارسات الإدارة الفاعلة للموارد على رأس أولوياته، ويعمل مدققوه على حث مؤسسات الإدارة العامة الأخرى لاتخاذ مايلزم في هذا الصدد. يمكن الحصول على نسخة الكترونية من التقرير السنوي لمكتب التدقيق الحكومي الخاص بسنة 2008 عبر زيارة الموقع الالكتروني للمكتب:
البريد الكتروني:
Irvk@Irvk.gov.Iv
الموقع الالكتروني:
www.Irvk.gov.Iv

## *نيوزلندا*

## الخطة السنوية للمدقق العام

أصبح بالإمكان الآن الحصول على الخطة السنوية للمدقق العام النيوزلندي لسنة 2009-2010 من الموقع الالكتروني لجهاز الرقابة النيوزلندي عن طريق الرابط الآتي:
www.cag.govt.nz/annual-plan/2009-10

عند تقديم الخطة أشار السيد كيفن برادي، المدقق والمراقب العام المنتهية ولايته، الى ان هذه السنة ستكون الأولى في عمر الخطة الإستراتيجية الجديدة لجهاز الرقابة الأعلى النيوزلندي التي ستحمل عنوان (إستراتيجية 2009-2010)، وهي نفس السنة التي ستشهد أيضا انتهاء ولايته في منصب المدقق العام. ومع ان السيد برادي يدرك تماما بانه سيكون للمدقق العام الجديد أولوياته الخاصة، الا انه أراد للخطة الإستراتيجية والأهداف والمخاطر ان تعد إعدادا واضحا لتكون منطلقا للرئيس القادم في رسم خطته طيلة فترة بقاءه في المنصب. كما أعرب السيد برادي عن ثقته بان المكتب يسير في الاتجاه الصحيح وانه سيكون في موضع جيد للانتقال الى المدقق العام الجديد. وقد ركزت الإستراتيجية الجديدة لجهاز الرقابة الأعلى النيوزلندي خلال السنوات 2009-2010 على أهمية إيجاد منظور واسع ينطلق من عمله التدقيقي لدعم القطاع العام في الاستجابة الى التحديات الاقتصادية والعمل في ذات الوقت على تامين الخدمات الحيوية وبناء الثقة لدى المواطن. كما حددت الخطة المجالات التي ينبغي للجهاز التركيز عليها علاوة على تقديمه المعلومات عن أداء الخدمات. تتضمن هذه المجالات، والتي تشمل الحكومتان المركزية والمحلية، إدارة المشتريات والوعي بالاحتيال والحد منه والتخويل باستخدام أصول البنية التحتية وإدارتها.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بجهاز الرقابة الأعلى النيوزلندي:
البريد الكتروني:
enquiry@oag.govt.nz
الموقع الكتروني:
www.oag.govt.nz

## *بولندا*

## غرفة الرقابة المالية تحتفل بالذكرى الـ 90 لتأسيسها

احتفلت غرفة الرقابة المالية البولندية NIK في فبراير\شباط 2009 بالذكرى التسعين لتأسيسها بمشاركة جافيك جيزرسكي رئيس الغرفة وأعضاء كلية NIK وذلك في جلسة خاصة عقدت في مجلس النواب البولندي (سيجم) وبحضور ليخ كيزنسكي رئيس جمهورية بولندا والرئيس السابق لغرفة الرقابة المالية البولندية. حيث أكد السيد جيزرسكي على أهمية التاريخ البولندي في سرد التغيرات التي مرت بها الغرفة منذ تأسيسها. وشدد على ان استذكار الماضي هو السبيل لنعي حجم الانجازات التي تحققت على يد أسلافنا وأهمية المهام الملقاة على عاتقنا اليوم والمسؤولية الاستثنائية التي تواجهها الغرفة في وقتنا الحاضر.
في 7فبراير\شباط سنة 1919 اصدر المارشال جوزيف

بتسودسكي، رئيس الدولة ومؤسس الجمهورية البولندية الثانية، مرسوما يقضي بتأسيس الغرفة العليا للرقابة الحكومية. وقد كان المرسوم بمثابة حجر الأساس لإرساء مؤسسة تدقيق بولندية مستقلة تتولى رفع تقاريرها مباشرة الى رئيس الدولة وتعمل على تدقيق واردات الدولة ونفقاتها ومراقبة إدارة أرصدتها، وقطاع الصناعة، والمؤسسات والشركات بما فيها البلديات والحكومة المحلية. وقد زود هذا الجهاز الرقابي الحديث بالوسائل اللازمة لتدقيق سبل تنفيذ الموازنة، مركزا اهتمامه منذ بداية عمله على ضرورة مراعاة الشفافية في الإنفاق العام. وبذلك، رفعت غرفة الرقابة المالية شعارا يعود لسنة 1808 تم اقتباسه من حديث لوزير المالية البولندي انذاك ومازال يردد حتى اليوم، يقول "على كل من ينفق بنسا واحدا من الأموال العامة ان يكون مستعدا لإثبات سبب إنفاقه" .

يستند تنظيم غرفة الرقابة المالية وعملها في الوقت الحاضر الى الدستور البولندي الصادر في 2 ابريل\نيسان لسنة 1997، والقانون الخاص بغرفة الرقابة المالية البولندية الصادر في 23 ديسمبر\كانون اول 1994 . ويقوم تفويض جهاز الرقابة البولندي على مبدأ المسؤولية المشتركة، ويخضع الجهاز الى مسائلة البرلمان البولندي.

وقد وضعت الإدارة العليا لغرفة الرقابة المالية اكليلا من الزهور على نصب الماريشال جوزيف بتسودسكي في ذكرى وفاة مؤسس جهاز الرقابة العليا البولندي والتي تصادفت مع ذكرى تأسيس غرفة الرقابة المالية. كما تم وضع أكاليل من الزهور على نصب اجناسي جان بادرويسكي الذي كان واحدا من أشهر عازفي البيانو البولنديين في العالم وموسيقار، كما كان رجل دولة ووزيرا للخارجية في سنة 1919، وعلى قبر جوزيف هيجرسبيرجر، أول رئيس لغرفة الرقابة المالية . وقد شهد المقر الرئيس لغرفة الرقابة المالية عرض الوثائق والصور التي تؤرخ لمسيرة الغرفة على مدى 90 عاما. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بغرفة الرقابة المالية البولندية:

البريد الالكتروني: wsm@nik.gov.pl

الموقع الالكتروني: www.nik.gov.pl

## *ترينيداد وتوباجو*
## الذكرى الـ 85 لدائرة المدقق العام

احتفلت دائرة المدقق العام في جمهورية ترينيداد وتوباجو في مارس\آذار 2008 بالذكرى الخامسة والثمانين لاعتماد الدائرة على التمويل المحلي. وكان تعيين مدير التدقيق في ترينيداد قد جرى في شهر مارس\آذار 1923 حيث اختير السيد أي جي بدن لتولي المنصب. اما قبل ذلك التاريخ فكان مكتب تدقيق المستعمرات الخارجية التابع لبريطانيا العظمى هو الذي يتولى ارسال المدققين الى هذا البلد، واستمر سحب كبار الموظفين من هذا المكتب لغرض تنفيذ جملة من المهام من بينها تدقيق حسابات الدولة، من سنة 1923 الى سنة 1963.

وقد جرى الاحتفال تحت شعار "بداية جديدة"، حيث تضمن برنامج الاحتفال إقامة قداس شكر مشترك بين الأديان، ومسيرة راجلة سيرا وعدوا لمسافة 5 كيلومترات، إضافة الى حفل غداء. هذا وقد أقيم القداس تحت رعاية منظمة الأديان في ترينيداد وتوباجو في 14 مارس\آذار في كوينز هول بحضور رئيس ترينيداد وتوباجو، والبروفسور ماكسويل ريتشاردز، وعدد من الشخصيات المعروفة فضلا عن مسؤولين حكوميين، وعدد من منتسبي الدائرة، تخلل القداس قيام مختلف أتباع الديانات بتلاوة الصلوات وقراءة النصوص الدينية. كما ألقى نيافة مطران ترينيداد وتوباجو، الاب كالفن بيست، موعظة بالمناسبة. وفي ختام القداس قدم المدقق العام تبرعات مادية من منتسبي الدائرة الى ممثلي مؤسسة سيريل روس هوم للأطفال المصابين بفيروس اتش اي في (الايدز)، والى مؤسسة دريتشي للمصابين بالصمم . وقد ضمت قاعة استقبال كوينز هول معرضا للصور الجماعية لمنتسبي الدائرة يرجع تاريخها الى سنة 1948. وفي اليوم التالي في 15 مارس\آذار انطلقت مسيرة راجلة سيرا وعدوا لمسافة 5 كيلومترات حول سافانا ميدان كوين في بورتسباين وعبر شوارع سانت كليير اجتذبت مايربو على300 شخص مابين منتسب ومواطن. هذا وقد شاركت في الفعالية سعادة السيدة الأولى للبلاد، د. جين رامجون ريتشاردز. وفي 29 مارس\آذار حضر رئيس الدولة ترافقه السيدة الأولى حفل غداء أقيم بالمناسبة ألقى خلاله كلمة حث فيها دائرة المدقق العام على البقاء ساهرة على أموال الشعب ورفع مستوى المسائلة من خلال حماية المال العام. كما دعاها الى المحافظة على مستواها الرفيع من خلال التدريب المستمر لمنتسبيها. ثم انبرت السيدة شارمان اوتلي، المدقق العام لدائرة التدقيق في توباجو، لإلقاء خطاب بالمناسبة قدمت فيه لمحة تاريخية عن مسيرة الدائرة واثنت على الإدارات المتعاقبة التي حافظت على استقلالية الدائرة كما أبدت شكرها للكوادر الحالية والسابقة على مساهماتها في عمل الدائرة، وللهيئات الزبونة الخاضعة للتدقيق والوكالات المركزية لما أبدوه من مساعدة في تيسير عمل الدائرة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدائرة المدقق العام:

البريد الكتروني: sottley@auditorgeneral.gov.tt

الموقع الكتروني: www.auditorgeneral.gov.tt

*أوكرانيا*

## اختيار غرفة المحاسبة لمنصب المدقق الخارجي الجديد لـ OSCE

وافقت 56 دولة عضو في منظمة الامن والتعاون الاوربي (OSCE) بالإجماع في ابريل\نيسان 2009 على عرض الحكومة الاوكرانية بتعيين غرفة المحاسبة الاوكرانية لمهمة المدقق الخارجي للمنظمة في سنة 2009. وتعد هذه المرة الاولى في تاريخ منظمة الامن والتعاون الاوربي التي تشغل فيها دولة من شرق اوربا مثل هذا المنصب. وكان تنفيذ مهام التدقيق الخارجي للمنظمة يجري في السابق بالتناوب بين سويسرا وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة والنرويج. لذا ياتي التعيين الاخير ليلقي الضوء على مدى التزام غرفة المحاسبة الاوكرانية بمعايير واسس التدقيق الدولية. ووفقا لقواعد المنظمة يعهد للمدقق الخارجي بتدقيق النظام الاداري والمالي للمنظمة ووضع التوصيات لغرض تطويره. تبلغ مدة دورة المدقق الخارجي سنة واحدة قابلة للتمديد لسنتين اخريين. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بغرفة المحاسبة:
البريد الالكتروني: rp@ac-rada.gov.ua
الموقع الالكتروني: www.ac.rada.gov.ua

*محكمة المدققين الأوربية*

## صدور تقرير دولي حول مراجعة النظير

في ديسمبر\كانون أول 2008 نشر تقرير عن مراجعة النظير الدولية في محكمة المدققين الدولية (ECA). وهو موجود على الموقع الالكتروني اداناه: http://www.eca.europa.eu/products/PeerReview.
يعد التقرير نقلة رئيسية في عملية الاصلاح المتواصلة التي تشهدها هذه المؤسسة التدقيقية المستقلة في الاتحاد الاوربي، والتي تنهض في حد ذاتها بدور استثنائي في المساهمة بتحسين الادارة المالية للاتحاد الاوربي وتطوير المسائلة والشفافية لديه. وقد رافق التوسع الذي شهده الاتحاد الاوربي في السنوات الاخيرة سيل من الافكار والفرص الجديدة لصالح مؤسسات الاتحاد، لكنه جلب معه من ناحية اخرى تحديات جسام. وقد شهدت محكمة المدققين الاوربية نموا مضطردا منذ سنة 2004 من حيث مواردها البشرية والمالية، كما شهدت بيئتها الرقابية تغيرات مهمة أدركت معها بأنها كي تفي بالتزاماتها التي تمليها اتفاقيتها وتنفذ مهامها المناطة بها على اكمل وجه وباسلوب مهني لايدانيها فيه أي جهاز رقابي أعلى في العالم، سيكون عليها ان تتكيف مع البيئة التدقيقية المتغيرة وتبادر الى إصلاح نفسها. فأطلقت هذه المؤسسة عملية إصلاح في سنة 2006 استهلتها بإجراء تقييم ذاتي لطريقة تنظيمها وعملها عززته بخطة عمل لتحسين أداءها في مختلف المجالات. ولكي تضع خطة العمل موضع التنفيذ، قامت المحكمة بوضع ونشر بيان بمهمتها ومنظورها وأهدافها الإستراتيجية، واعدت تقريرها السنوي الأول عن نشاطاتها خلال سنة 2007، وحدثت سياسة اتصالاتها، ورفدت علاقاتها مع المعنيين من أصحاب الشأن بمزيد من التطوير.
وفي ديسمبر\كانون أول 2008 اعتمدت محكمة المدققين الأوربية إستراتيجية تدقيقية للسنوات 2009-2012 جمعت فيها مختلف الإجراءات المنبثقة من التقييم الذاتي وخطة العمل، وصممت لتتمحور حول هدفين رئيسيين سيكونان بمثابة دليل لبرامج عملها خلال المدة المذكورة، هما تعظيم الأثر الكلي الناتج من عملياتها التدقيقية وزيادة الفاعلية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.
وقد تولى تنفيذ مراجعة النظير في المحكمة فريق مؤلف من مدققين متمرسين ومتخصصين في التدقيق المالي وتدقيق الأداء من أجهزة الرقابة العليا في كندا والنرويج والبرتغال، وكان هدف المراجعة هو تقييم واعداد وتنفيذ إطار عمل إدارة التدقيق في محكمة المدققين الأوربية، والذي شمل إجراءات التخطيط والفحص الرقابي الخاصة بعمليات التدقيق المالي وتدقيق الأداء ورفع التقارير حول نتائج التدقيق فضلا عن خدمات تقديم الدعم والإسناد لمساعدة المحكمة على تحقيق أهدافها. وقد اقر فريق مراجعة النظير بان محكمة المدققين الأوربية هي منظمة قيد التحول وخلص الى إنها تسير بالاتجاه الصحيح، وان إطارها التدقيقي معد إعدادا صحيحا بما يتلاءم مع معايير التدقيق الدولية والممارسات الجيدة في أجهزة الرقابة العليا. كما لاحظ الفريق بان (1) محكمة المدققين الأوربية تتمتع بالاستقلالية والموضوعية في تسيير أعمالها، وان (2) التقارير التدقيقية التي تم فحصها خلال المراجعة قد بنيت على أدلة رقابية وافية وصحيحة وفقا لمتطلبات معايير التدقيق الدولية، كما ان (3) لدى المعنيين الذين تمت مقابلتهم ثقة عالية بتقارير المحكمة ويعتبرونها عموما عادلة وواقعية وموضوعية.
وشخص تقرير مراجعة النظير كذلك التحديات والفرص المتاحة لإجراء التطوير، تضمنت (1) تطوير ثقافة تركز على هذه المؤسسة كمؤسسة تدقيقية وحيدة متفردة، (2) رفع مستوى أنشطة الرقابة على الضمانة والجودة، (3) ضمان التساوق بين ترجمة سياساتها التدقيقية وتطبيقها، (4) وضع خطط إستراتيجية تدقيقية مستندة الى المخاطر لمكاملة استخدام الموارد في تلبية مختلف متطلبات أصحاب الشأن. كما وجد التقرير بان معظم التوصيات قد سبق توقعها في إطار خطة العمل التي تم وضعها قبل المراجعة. وستعمل محكمة المدققين الأوربية على إدراج باقي التوصيات المنبثقة من مراجعة النظير ضمن

إستراتيجية التدقيق للسنوات 2009-2012، كما ستحاول تنفيذها خلال هذه المدة.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة المدققين الأوربية:
البريد الالكتروني:
euraud@eca.europa.eu
الموقع الالكتروني:
www.eca.europa.eu

## *الأمم المتحدة*
## لجنة الأمم المتحدة تقر بأهمية استقلالية أجهزة الرقابة العليا

أقرت لجنة خبراء الإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة علنا وللمرة الأولى خلال اجتماعها الثامن في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك في 30 مارس\آذار 2009 بأهمية استقلالية أجهزة الرقابة العليا. تتولى هذه اللجنة تقديم الدعم لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSCO) في تعزيز وتطوير الإدارة والحوكمة العامة بين الدول الأعضاء. وقد تناول جدول الاجتماع قضايا المساءلة والشفافية وثقة المواطن بالحكومة، وكانت قد تمت دعوة منظمة الانتوساي للمرة الثانية لحضور الاجتماع بصفة مراقب. وقد انتهزت الأمانة العامة للانتوساي هذه الفرصة لتبين أوجه اهتمام المنظمة وأعضاءها وتعبر عن مخاوفها من التدقيق الحكومي في ظل الجدل الدائر حول الإصلاحات الإدارية.
وفي ضوء برنامج الانتوساي لسنة 2009 والخاص بتطوير استقلالية أجهزة الرقابة العليا طرح ممثلو الأمانة العامة للمنظمة مسالة الاستقلالية وشددوا على دور هذه الأجهزة في تامين الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. فوجود عمليات تدقيق مستقلة ونشر نتائج التدقيق سيوفر لأجهزة الرقابة العليا دعامة قوية لبناء الثقة العامة. إضافة الى دورها في تعزيز الحوكمة الرشيدة والإسهام في ديمومة تنفيذ أهداف التنمية الدولية بما فيها أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة.
وقد أبدى خبراء اللجنة تأييدهم لمنظمة الانتوساي في قدرة الأجهزة الرقابية العليا على إصلاح المهام الملقاة على عاتقها بموضوعية وفاعلية فقط في حال أسبغت عليهم دساتيرهم الاستقلالية المنظمية اللازمة، وأتيحت لهم حرية وصول غير محدودة للمعلومات.
وأقرت لجنة الخبراء في تقريرها النهائي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSCO) في الأخص أهمية استقلالية هذه الأجهزة وأهميتها للثقة العامة ولآليات بناء الثقة.
وفي مبادرة الأمانة العامة شكلت لجنة الخبراء إطار العمل اللازم لفحص استقلالية التدقيق الحكومي الخارجي بصورة أوسع في اجتماعها القادم في 2010. كما أخذت الأمانة العامة خطوة إضافية في دعم مبادرة الانتوساي لتضمين استقلالية التدقيق الحكومي الخارجي وبالتالي إعلاني ليما والمكسيك في قرار للأمم المتحدة كما سبق وان تقرر في الاجتماع الـ 58 لمجلس إدارة الانتوساي.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالأمانة العامة للانتوساي
البريد الالكتروني:
intosai@rechnungshof.gv.at
الموقع الالكتروني:
www.intosai.org

# نتائج المسح على مؤسسات الرقابة العليا واستقلاليتها في إطار مبادرة الموازنة المفتوحة

بقلم فيفيك رامكومار ، مبادرة الموازنة المفتوحة، مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية

**ملاحظة المحرر**
في عدد أكتوبر\تشرين أول من مجلة الانتوساي للتدقيق الحكومي سيتم إلقاء الضوء على موضوع الاستقلالية. علما ان سبب نشرنا لهذه المقالة يعود الى النتائج التي تم التوصل بشان الاستقلالية، وإننا ندعو القراء الى إرسال ردودهم على المقال معززة بآرائهم الشخصية وتوصياتهم وأفكارهم على البريد الالكتروني: intosaijournal@gao.gov

في آخر مسح موسع أجرته مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية *IBP*[1] بهدف الوقوف على
شفافية الموازنات الحكومية في 85 بلدا من بلدان العالم، وقامت بنشره في فبراير\شباط 2009 تبين في نتيجة مثيرة للقلق ان نسبة الحكومات المقصرة في اطلاع مواطنيها على
المعلومات اللازمة لمحاسبة حكوماتهم على أسلوب تعاملها مع أموال الشعب تصل الى80 % من مجموع الحكومات في بلدان العالم.
وأشار المسح الى ان قرابة 50% من البلدان الـ 85 التي شملها تقييم المؤسسة تميل الى الحد من حجم المعلومات المنشورة ليتسنى لها حجب الإنفاق[2] الذي يفتقر الى قاعدة شعبية والمشوب بالهدر والفساد. ان المسح الذي أجرته مؤسسة الشراكة في
الموازنات الدولية *IBP* في سنة 2008 ضمن مبادرة الموازنة المفتوحة هو بمثابة تحليل شامل ومستقل لتقويم مدى قيام الحكومات المركزية بفسح المجال أمام جمهور العامة للوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة، ومنحه فرصة المشاركة في آليات وضع الموازنة وتنفيذها وتقييمها. وهو يرمي الى فحص قدرة المشرعين ومؤسسات الرقابة العليا على إخضاع حكوماتها للمسائلة. وقد تضمن المسح تحليلا للنتائج المستخلصة من عمل استبيان دقيق عكس الممارسات الجيدة المقبولة قبولا عاما التي وضعتها المنظمات الدولية حول إدارة المالية العامة. تشمل هذه الممارسات قواعد الممارسات الجيدة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وأفضل الممارسات المتبعة في شفافية الموازنة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، فضلا عن إعلان ليما
الصادر عن منظمة الانتوساي.
وقد تولت مؤسسة الشراكة *IBP* إدارة المسح واضطلع بتنفيذه باحثون مستقلون بمشاركة خبراء
ماليين من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية القائمة في الدول الـ 85 المشاركة في الاختبار.

[1] تتولى مؤسسة *IBP* بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في الدول النامية تحليل عمليات وضع الموازنة الحكومية ومؤسساتها ونواتجها، ومراقبتها والتأثير عليها. ويتلخص الهدف من الشراكة في رفع مستوى استجابة نظم الموازنة الى حاجات الفقراء والمعوزين وذوي الدخل الواطئ في المجتمع بما يؤدي بالتالي الى جعل هذه النظم أكثر شفافية وأكثر قابلية للمسائلة أمام جمهور العامة.

[2] شمل المسح ضمن مبادرة الموازنة المفتوحة لسنة 2008 البلدان الآتية: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، انغولا، الأرجنتين، أذربيجان، بنغلادش، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، التشيك، الكونغو، الدومنيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غويانا الاستوائية، فيجي، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، الأردن، كازاخستان، كينيا، قرغيزيا، لبنان، ليبريا، مقدونيا، ملاوي، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، النيبال، نيوزلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، روسيا، رواندا، السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، سريلانكا، السودان، السويد، تنزانيا، تايلاند، ترينداد وتوبا جو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا.

## نتائج المسح

تم من خلال المسح تقييم مؤسسات الرقابة العليا وفقا لأبرز الخصائص الآتية:

- استقلاليتها من الناحية القانونية والمالية عن السلطة التنفيذية
- شمولية مهمتها الرقابية.
- انخراطها مع الجمهور.
- التزامها برفع النتائج الرقابية في الوقت المحدد.
- فاعليتها في متابعة التوصيات التدقيقية.

وبناءا على هذه التقييمات تم احتساب معدل درجات القوة لكل مؤسسة رقابية عليا، فبلغ إجمالي المعدل الناتج 45 درجة من مجموع 100 درجة.

تتناول الأبواب التالية تحليلا لأبرز النتائج المتعلقة بمؤسسات الرقابة العليا والمنبثقة من المسح الذي اجري سنة 2008 في إطار مبادرة الموازنة المفتوحة.

### *الاستقلالية*

تعد استقلالية المؤسسة الرقابية العليا عن الجناح التنفيذي للدولة احد أهم الوسائل في تامين قدرتها على إجراء رقابة فاعلة، فالتبعية القانونية والمالية للسلطة التنفيذية قد تدفع برئيس الجهاز الرقابي الأعلى الى حجب التقارير المحرجة لهذه السلطة. وقد ثبت بان السلطة التنفيذية في 26 دولة شملها المسح تمتلك صلاحية إقالة رئيس الجهاز الرقابي من منصبه دون استحصال موافقة السلطتين التشريعية او القضائية، كما وجد بان هذه السلطة في 38 دولة من مجموع 85 دولة خضعت للمسح هي صاحبة القرار في تخصيص الموازنة السنوية للجهاز الرقابي الأعلى بدلا من السلطتين التشريعية او القضائية، وقد تبين للباحثين في منظمات المجتمع المدني التي أجرت المسح بان التمويل في 24 دولة من هذه الدول هو دون مستوى الموارد المالية اللازمة للجهاز الرقابي الأعلى لمزاولة مهامه.

علاوة على ذلك، لمس الخبراء في 21 دولة تتولى فيها السلطة التشريعية (بدلا من التنفيذية) تخصيص الموازنة السنوية لجهاز الرقابة الأعلى بان موازنات الأجهزة الرقابية لم تكن كافية لسد متطلبات هذه الموارد. كما ظهر في 31 دولة من مجموع 85 دولة تضمنها المسح بان الأجهزة الرقابية العليا لا تملك حرية الاجتهاد القانوني في تقرير عمليات التدقيق التي تنوي تنفيذها، وفي 13 دولة كانت حرية الاجتهاد لدى المؤسسة الرقابية العليا في تحديد عمليات التدقيق التي تزمع تنفيذها اما محدودة للغاية او معدومة تماما.

### *شمولية التدقيق*

من بين الدول الـ 85 التي شملت بالمسح وجد ان الجهاز الرقابي الأعلى في 48 دولة لايعمد الى نشر عمليات التدقيق التي يتولى تنفيذها على الأموال خارج إطار الموازنة (من ضمنها أموال تثبيت أسعار النفط) على جمهور العامة، ولا تدقيق هذه الأموال، ولا نشر التقارير في غضون 48 ساعة من انتهاء السنة المالية التي نفذت خلالها عمليات التدقيق. ورغم ان الأموال التي تقع خارج إطار الموازنة لا تندرج من الناحية الفنية ضمن الموازنة الا إنها أموال حكومية ينبغي ان تخضع لنفس متطلبات التدقيق

شانها شان البرامج الحكومية الأخرى. كما وجد ان الجهاز الرقابي الأعلى في 33 دولة لا يقوم بتعيين كادر مكلف خصيصا بتدقيق نفقات القطاع الأمني، او بتنفيذ عمليات تدقيق على هذا القطاع. وبما ان حصول جمهور العامة على المعلومات الخاصة ببرامج هذا القطاع هو أمر متعذر بسبب السرية التي تغلف هذه البرامج، فمن البديهي ان يحصل المشرعون على هذه المعلومات بما في ذلك جميع التقارير التدقيقية المتعلقة بمصروفات هذا القطاع. لذا فان مؤسسات الرقابة العليا ملزمة بتزويد كادرها الخاص بتراخيص أمنية تسمح له بالحصول على كل المعلومات الخاصة بالنفقات السرية.

## مشاركة الجمهور

في 27 بلدا من البلدان المستطلعة وجد بان التقارير الرقابية فيها لا تخرج للنشر، وان 6 منها ليس لديها تقارير رقابية أصلا. كما ظهر بان التقرير الرقابي السنوي لجهاز الرقابة الأعلى في 44 بلدا[1] لا ينطوي على خلاصة إجرائية. فوجود مثل هذه الخلاصة عن نتائج التقرير، نظرا لما تمثله التقارير الرقابية من وثائق فنية بحتة، يمكن ان يسهم في تيسير تناول وسائل الإعلام وجمهور العامة للتقرير.

بيد ان الذي يبعث على التشجيع في هذه المسألة هو ان جهاز الرقابة في الكثير من الدول المستطلعة بالمسح لديه إجراءات معتمدة في الإنصات لجمهور العامة باعتباره مصدرا للمعلومات. ففي 46 بلدا من البلدان المستطلعة تدير مؤسسات الرقابة العليا آليات رسمية تتيح لعامة الناس تسجيل شكاواها ومقترحاتها حول الوكالات او البرامج او المشروعات التي يعتقد المواطنون بضرورة ان يبادر جهاز الرقابة الأعلى الى تدقيق أعمالها. غير ان كم المعلومات التي يتلقاها الجهاز الرقابي الأعلى في 12 بلدا من البلدان الـ46 هو اما محدود او معدوم تماما، ما يدلل على ان الآليات التي أعدها الجهاز لاجتذاب التوصيات من الناس هي اما هزيلة او غير مناسبة.

## نشر التقارير في الوقت المحدد

يؤدي تأخير نشر التقارير الرقابية الى تقليص فرص المجتمع المدني والعموم في الاستفادة من المعلومات الرقابية للمطالبة بإدخال تحسينات على الأداء الحكومي. ففي 30 بلدا من البلدان المستطلعة بالمسح لم يجر جهاز الرقابة الأعلى فيها أي عملية تدقيق على أي شكل من أشكال النفقات، كما لم يقم بنشر اية تقارير على العموم خلال سنتين من نهاية السنة المالية. وفي 13 بلدا أخرى استغرق إتمام جهاز الرقابة الأعلى لعملياته التدقيقية نحو 12 الى 24 شهرا بعد انتهاء السنة المالية. اما قيام جهاز الرقابة بنشر تقاريره السنوية خلال 6 أشهر من نهاية السنة المالية وفقا لتوصيات الممارسات الدولية الجيدة فقد اقتصر على 15 بلدا فقط لاغير.

## المتابعة الفاعلة

يحول التفويض الممنوح لمؤسسات الرقابة العليا عادة دون المشاركة في أي خطة سياسية مباشرة او لعب أي دور ذو طابع سياسي، مما يحتم بالتالي على السلطة التشريعية متابعة النتائج والتوصيات المنبثقة من جهاز الرقابة الأعلى في حال تمخض عملياته التدقيقية عن نتائج عملية. بيد ان السلطات التشريعية في 17 بلدا شملها المسح لم تعمد مطلقا الى متابعة عمل أجهزتها الرقابية، بينما كانت المتابعة متدنية في 20 بلدا آخرا.

[1] تضم الـ 44 بلدا الدول الـ 27 التي لايجري فيها نشر التقارير التدقيقية على العموم.

وفوق ذلك، لم تبادر السلطات التنفيذية في 64 بلدا خضعت للمسح الى الكشف عن ماهية الخطوات التي اتبعتها، ان وجدت، في التعامل مع التوصيات الرقابية. ايضا لم يقم لا الجهاز الرقابي الأعلى ولا السلطة التشريعية في هذه البلدان بإبلاغ جمهور العامة عن التدابير التي اتخذتها السلطة التنفيذية في سياق معالجتها للتوصيات. ان من شان الإخفاق في الإعلان عن الإجراءات التي اعتمدت في الرد على نتائج التدقيق ان يمهد السبيل أمام الحكومات لتجاهل التوصيات الرقابية.

## الاستنتاجات والتوصيات

كشفت نتائج المسح ان اغلب الدول التي غطاها المسح تعاني من معوقات قوضت المقدرة الرقابية لمؤسسات الرقابة العليا (والسلطات التشريعية) فيها. فالمسائلة الفاعلة لا تعتمد على الشفافية (وحرية وصول جمهور العامة الى المعلومات عن الموازنة) فحسب، بل أيضا على قوة المؤسسات مثل مؤسسات الرقابة العليا والسلطات التشريعية. كما وجد المسح، للأسف الشديد، بان الدول الأضعف من حيث أجهزتها الرقابية وسلطاتها التشريعية هي ذات الدول الأقل شفافية من حيث نظم الموازنة. وبذلك، تكمن العوامل التي أحبطت الرقابة على الموازنة في كل بلد من هذه البلدان في محدودية حرية الوصول الى المعلومات وضعف مؤسسات الرقابة الرسمية.

وقد بسطت مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية *IBP* توصيتين لدعم مؤسسات الرقابة العليا في تأدية دورها الرقابي. الأولى هي ان تباشر أجهزة الرقابة العليا في الانخراط عن كثب مع منظمات المجتمع المدني وجمهور العامة. باعتبار ان وجود تعاون من هذا النوع يمكن ان يحقق ترويجا اكبر لنتائج التدقيق، ويزيد من وطأة الضغط على السلطة التنفيذية لمتابعة توصيات التدقيق، ويطرح أفكارا وأدلة جديدة أمام التحقيقات الرقابية، ويزيد من حجم الموارد المتاحة لأجهزة الرقابة العليا لاستخدامها في عمليات التدقيق. وتوضيحا لهذه النقاط نورد المثال التالي من الهندوراس. في سنة 2007 شرع جهاز الرقابة الوطني الهندوراسي في وضع برنامج تجريبي لاجتذاب مشاركة عامة اكبر حجما في عمليات التدقيق، وانطلاقا من المعطيات الواردة من جمهور العموم في لقاء عام معه، وقع اختيار الجهاز الهندوراسي على ثمان وكالات بغرض تدقيقها من بينها المستشفيات والمدارس والبلديات. تمثلت الخطوة التالية للجهاز في السعي وراء الحصول على الشكاوى العامة بخصوص عمل هذه الوكالات،ومن ثم التحقيق في هذه الشكاوى وتضمين نتائج هذه التحقيقات في التقارير الرقابية. بعدها قام الجهاز الهندوراسي بتنظيم اجتماع عام لاستعراض التقارير التدقيقية ومناقشة المسؤولين في المؤسسات الخاضعة للتدقيق الذين حضروا الاجتماع حيث طلب منهم الرد على نتائج التدقيق. ولدى تقييم المبادرة تبين انه كان للمعلومات التي أدلى بها الجمهور الفضل في التوصل الى جانب كبير من نتائج التدقيق التي أعلنت بناءا على عمليات التدقيق التجريبية تلك، وان نسبة كبيرة من تلك النتائج لم تكن لتكتشف من خلال التحري الرقابي المألوف[1].

اما التوصية الثانية فتتمثل في استخدام (البرنامج المشترك)[2] الذي تم وضعه خلال مؤتمر الانتوساي التاسع عشر في المكسيك في توثيق الممارسات الجيدة الناشئة من التعاون مابين أجهزة الرقابة العليا ومنظمات المجتمع المدني مما يعزز الرقابة على الموازنات الحكومية. وعندئذ يمكن لمنظمة الانتوساي

[1] المصدر: مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية. انظر الموقع الالكتروني www.internationalbudget.org/resources/newsletter44.htm#Hondouras.

[2] وضعت منظمة الانتوساي خلال الدورة التاسعة عشر للمنظمة التي انعقدت في المكسيك في سنة 2007 برنامجا مشتركا مع دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للامم المتحدة (UNDESA) ومؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية لدراسة سبل اعتماد اجهزة الرقابة العليا لاجراءات تعاون من شانها رفع مستوى مشاركة المجتمع المدني في عملية التدقيق. للمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج يرجى زيارة الرابط الالكتروني التالي ضمن موقع المجلة: http://www.intosaijournal.org/pdfjan2008.pdf ص22 .

ان توظف البرنامج في حث الأجهزة الرقابية العليا المهتمة باعتماد نفس الممارسات في تدشين مبادرات تجريبية للتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومن ثم تقييم نتائجه.

أتاح مسح الموازنة المفتوحة الذي أجرته مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية *IBP* اجراء تحليل شامل لممارسات الأجهزة الرقابية العليا في 85 بلدا من بلدان العالم، حيث شكلت نتائج المسح القاعدة الأساسية لأداء الأجهزة الحالية بما في ذلك استقلاليتها ورفعها للتقارير في الوقت المحدد ومستوى تفاعلها مع العموم.
وقد بينت النتائج ضرورة بذل جهود جبارة لضمان تشكيل أجهزة الرقابة العليا وفق الإجراءات المؤسسية المتبعة وقيامها بتنفيذ مهامها بموجب المعايير التي نص عليها إعلان ليما، والتي من دونها لن يتأتى لهذه الأجهزة احتلال موقعها المناسب لمسائلة حكوماتها مسائلة فاعلة.

للمزيد من المعلومات حول مؤسسة *IPB*، ومبادرة الموازنة المفتوحة يرجى الاتصال بالسيد فيفيك رامكومار على البريد الالكتروني: *ramkumar@bpp.org* او زيارة الموقع الالكتروني للمؤسسة *www.internationalbudget.org* و *www.openbudgetindex.org*.

# الإبلاغ عن المعلومات غير المالية

بقلم ميشيل أدميرال و رويال نيفرا ورودي توركسيما ،محكمة التدقيق الهولندية

شهدت السنوات القليلة الماضية تركيزا على المسؤولية الاجتماعية وعلى نتائج السياسة في القطاع العام. فقد أصبح كلا من المحافظين والسياسيين والمراقبين ودوائر التدقيق الحكومي أكثر اهتماما بمعلومات الأداء في الموازنات والتقارير. حيث تكون الكثير من المعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي وآثاره ذات طبيعة غير مالية، ولا يتعلق بوحدات النقد الموحد القابل للقياس فحسب بل بأرقام أو عمليات وأنظمة. يهتم مستخدمو القطاع العام بشكل خاص بالمعلومات غير المالية التي تعكس نتائج وآثار سياسة الحكومة، لذلك تكون ملائمة وموثوقية هذه المعلومات مهمة للغاية ويستطيع المدقق لعب دور مهم في تقديم الضمان حول موثوقية المعلومات غير المالية.

وبعكس الإبلاغ عن المعلومات المالية ،لايزال الإبلاغ عن المعلومات غير المالية جديد إلى حد ما ولا توجد مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عامة لحد الآن متاحة بهذا الخصوص .والأكثر من ذلك ،تكون المعلومات متنوعة إلى حد كبير والمعلومات الأكثر جودة هي الأكثر صعوبة في القياس والتقدير .وكذلك يكون تدقيق المعلومات غير المالية موضوع تدقيق جديد للعديد من المدققين .ولهذا السبب بدأت رويال نيفرا (المنظمة الهولندية لمهنة المحاسبة) مشروع نتج عنه دليل نيفرا حول سير المعلومات غير المالية ،وهو دليل عن الإبلاغ وضمان المعلومات غير المالية في القطاع العام .يهدف الدليل إلى وضع أساس عام للإبلاغ وتوفير الضمان عن المعلومات غير المالية .انه ناتج عن عمل الممثلين من مختلف الأقسام والتوابع في القطاع العام الهولندي بضمنها محكمة التدقيق الهولندية والجهاز الرقابي العالي في هولندا .

تقدم هذه المقالة النتائج الأساسية الواردة في الدليل ،بضمنها عدد من التوصيات وجدول أعمال عن التدقيق المستقبلي للمعلومات غير المالية

## الحاجة إلى دليل عن المعلومات غير المالية

بالنسبة للمعلومات المالية، ثمة أنظمة تسجيل شاملة ومبادئ مقبولة قبولا عاما معمول بها منذ فترة طويلة من الزمن، الا ان هذا لاينطبق على المعلومات غير المالية حيث ماتزال الضمانات المتوافرة للموثوقية قليلة جدا وتعاني متطلبات جودة المعلومات من عدم وجود مقاييس لحد الآن. وبسبب من غياب المعايير المناسبة والاطار المرجعي للمعلومات غير المالية، فلا يمكن على الدوام أو من المحبذ توفير الضمان خصوصا فيما يتعلق بقياس نتائج السياسة. قد يكون العرض المسرحي ممتازا يتفق مع جميع أنواع معايير الجودة الموضوعية الا ان الحكم على نجاح العرض هو بيد الجمهور. ولذلك لا تتطلب المعلومات غير المالية اجتهادا خاص من حيث تعريفها ونطاقها المرجعي والإبلاغ عنها .

في الدليل،نستخدم التعريف التالي للمعلومات غير المالية:

**تضم المعلومات غير المالية جميع البيانات النوعية والكمية بشان السياسة المتبعة او عمليات المؤسسة ونتائج هذه السياسة من ناحية المحصلة أو المخرجات دون ارتباط مباشر بنظام معين للتسجيل المالي.**

يُسأل المدققين على نحو متزايد عن توفير ضمان خاص بالمعلومات غير المالية وفق أساس متفرد أو مرتبط بالبيانات المالية . بيد ان المدققين لايستطيعون تقديم الضمان الا فيما لو امتلكوا إطار عمل واضح لتقدير المعلومات. وحاليا لايوجد نظام مقبول قبولا عاما للإدارة والإبلاغ عن المعلومات غير المالية يهتم بالمعلومات الكمية مثل الأرقام وآثار السياسة التي تكون صعبة القياس بسبب اختلاف المعلومات وتشعب احتياجات مستخدمي هذه المعلومات ومن الممكن إن يؤدي الأمر إلى تصاعد الحوار والنقاش حول تفسير أو أصل المعلومات. ملخص القول، هناك حاجة إلى المزيد من الهيكلة والتقييس والتوجيه.

وبالطبع فان هذا الموضوع ليس بجديد. اذ نشات تطورات ومبادرات شتى ذات صلة بالمعلومات غير المالية في القطاع العام، وفي بعض الحالات فان اعداد تقرير حول عملية إعداد المعلومات سيكون كافيا، بينما في حالات أخرى ستكون هناك ضرورة لتقديم ضمان صريح بشان المعلومات بحد ذاتها. وعلى المستوى الدولي ،أصدرت المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) دليل الانتوساي حول الحكم الرشيد (انتوساي 9220، دليل تنفيذ إطار عمل المعايير المحاسبية لأجهزة الرقابة العليا: مناقشة وتحليل إدارة المعلومات المالية والأداء ومعلومات أخرى)، الذي بين معلومات الاداء والحوكمة التي تتسم بمضمون غير مالي علاوة على المعلومات المالية. اما في القطاع الخاص فالامثلة تتضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واشتراك المدقق في بيانات الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق الخاصة.

## إعداد التقارير

يُبلغ على الدوام عن المعلومات بالتطابق مع إطار مرجعي محدد يُقدم المعايير أو المقاييس لتقييم وتصنيف وعرض المعلومات . وطالما ارتبط هذا الإطار بتقديم المعلومات في هيئة تقرير، فسيشار إليه على انه مبادئ محاسبية. لقد مر الإبلاغ المالي بفترة طويلة من التطور ، وهو يعتمد على وجود مبادئ مقبولة قبولا عاما. تتضمن الأمثلة على ذلك المعايير المحلية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الهولندي والمعايير الدولية مثل معايير الإبلاغ المالي الدولي (القطاع الخاص) أو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (قطاع عام) .

وفي ظل وجود معلومات غير مالية، تتسم متطلبات الجودة للمعلومات والطريقة التي تقدم بها بكونها موحدة بسبب محدودية ما موجود من القواعد المهنية لعمل المدققين في هذا المجال المعلوماتي.
ومايزال الجدل بشان الإبلاغ وتقديم الضمان للمعلومات في مراحله المبكرة. اما بالنسبة إلى الإبلاغ عن التقييس والمسؤولية الاجتماعية المشتركة فهو يحتل الصدارة. تصدر مبادرة الإبلاغ العالمية أدلة عمل دولية للابلاغ عن الاستدامة والتي يكون استخدامها طوعي. وبالرغم من إصدار رويال نيفرا المعيار الهولندي 3410N بعنوان (أعمال الضمان ذات الصلة بتقارير الاستدامة ) في 2007 فقد أُكتسبت خبرة قليلة منها من الناحية العملية حتى الآن.

## دورة الإدارة

لفهم الإبلاغ عن المعلومات غير المالية ،يكون أمرا مهما اخذ كلا من الإدارة العامة ودورة الإدارة بالاعتبار في منظمات القطاع العام. يضم الإبلاغ المعلومات المالية أو غير المالية التي من خلالها تقدم المنظمات العامة حساب بشان أعمالها إلى أصحاب الشأن .ولا توجد هذه المعلومات من فراغ ولكن تشكل جزءا من الدورة المستمرة للتخطيط والتصميم والتنفيذ والقياس والتعديل .

وكما مبين في الشكل 1 ،تتطلب الإدارة العامة توزيع كافي للمسؤوليات بين الهيئة الإدارية وإدارة المؤسسة وأقسام وضع السياسة والمراقب والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والمشرف .كما إن جودة دورة إدارة المعلومات غير المالية يمكن حمايته في حالة دمجها في ادارة المنظمة.

**الشكل (1): دورة الإدارة للحكم العام**

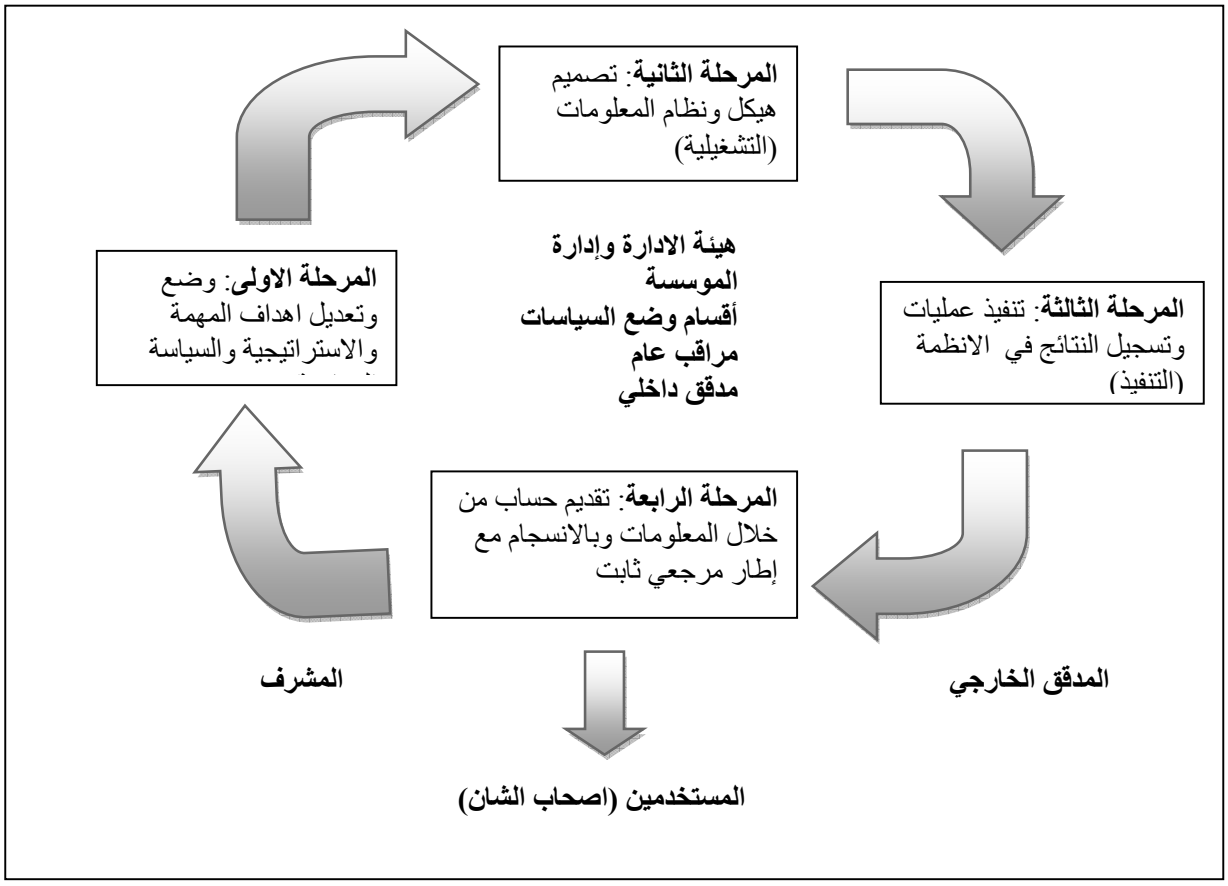


**المدققون والضمان**

يظهر المدققون على المسرح عندما يرغب مستخدمو او مجهزو المعلومات ان تكون هذه المعلومات موثوق بها .إذ أن خبرة المدقق ومعرفته بالمنظمات ونظم المعلومات تمكنه من لعب دور في تقييم المعلومات غير المالية .يُحدد محتوى هذا التقييم من خلال نوع المعلومات وطريقة التقديم للحساب واحتياجات المستخدم .وفي هذا الخصوص ،يكون من المهم التمييز بين الضمان من عدمه .

وبالنسبة لتدقيق الضمان ،يقدم المدقق تقرير عن الضمان يبين فيه درجة الضمان المحددة مسبقا حول موثوقية حساب ما أو أي موضوع آخر.وهذا يتطلب أن يتم تلبية عدد من الشروط المحددة .وبالنسبة لتدقيق عدم التأكد ،يُعد تقرير عن النتائج الفعلية دون التعبير عن استنتاج أو رأي أو تقديم مشورة .إن لكل نوع من المهام التدقيقية قواعده وتقاريره الخاصة ،كما في الشكل 2 الذي يوضح ما يتعلق بالاتحاد الدولي للمعايير المحاسبية.

**الشكل (2): اطار العمل الدولي لمهام الضمان**

**المفتاح:**
**ISA= معايير داخلية حول التدقيق**
**ISAE= معايير دولية حول مهام الضمان**
**ISRS= معايير دولية حول الخدمات ذات الصلة**

يجب أن يقرر كلا من الزبون والمستخدم على حد سواء دور المدقق .فيما يخص المعلومات غير المالية ،يستطيع المدقق الاضطلاع بأحد الأدوار التالية:

- تقديم النصح بشان تصميم وتحسين نظم المعلومات غير المالية والعمليات في المنظمة من خلال تقديم المشورة.
- الإبلاغ عن النتائج الفعلية الخاصة بعملية إعداد المعلومات غير المالية دون توفير ضمان بشأنها .وفي هذه الحالة ، يضع المستخدمون استنتاجاتهم الخاصة استنادا الى النتائج الفعلية للمدقق .تقدم قواعد السلوك المهني والمعايير الدولية بشان الخدمات ذات الصلة 4400 الأساس الأولي لهذا .
- مقدم ضمان حول عملية الإعداد أو بشان المعلومات نفسها باعتبارها نتيجة لهذه العملية .يقدم المدقق الضمان بشان موثوقية العملية أو المعلومات من خلال توفير تقرير الضمان .أن قواعد السلوك المهني ،وإطار العمل الدولي لمهام الضمان والمعيار الدولي رقم 3000 حول الخدمات ذات الصلة تمثل الأساس الأولي لها.

يمكن إن يشترك خبراء آخرين في الاختبار مثل مدققي معالجة البيانات الكترونيا والمستشارين الإداريين أو علماء الاجتماع.

**التوصيات**

يكون إعداد التقارير عن المعلومات غير المالية أكثر من عملية موجهة خارجيا مع المدقق باعتباره مقدم ومجهز الضمان .ويجب أن يكون جزء من هيكل الإدارة ويركز على رغبات المستخدمين .يجمع الدليل الافتراضات في ثلاث فئات مرتبطة مع مراحل مختلفة في دورة إدارة المعلومات غير المالية .حيث يتم صياغتها وبذلك ترتبط بكلأ من القطاعات العامة والخاصة.

**الإستراتيجية والسياسة**

- يمكن تجنب الفجوة المتوقعة في المعلومات غير المالية من خلال المشاركة في او الاتصال مع جميع الأطراف المشتركة وخصوصا مستخدمي المعلومات.
- يكون الأساس للإبلاغ وضمان المعلومات غير المالية في مستوى الحكم، طبقا الى ذلك يجب صياغة الإستراتيجية والسياسة بشكل محدد قدر الإمكان.
- يتطلب النظام الكافي للمعلومات غير المالية شروط وتعريفات واضحة ومتوافقة وشفافة.
- يجب أن يركز الإبلاغ عن المعلومات غير المالية على عدد محدد من أولويات السياسة ذات الصلة.
- بالنسبة إلى البيئة الاجتماعية والسياسية المتغيرة بشكل مستمر ،يجب ان يسمح تصميم نظام المعلومات غير المالية على الدوام بالمرونة.

**التنظيم والتنفيذ**

- يجب إن يكون الإبلاغ وتوفير الضمان بشان المعلومات غير المالية جزء متكامل من إدارة المؤسسة وهيكل رقابة الإدارة للمنظمة.
- يكون توفير الضمان بشان المعلومات غير المالية ممكنا في حالة واحدة إذا تم تضمين الإبلاغ في نظام التخطيط والرقابة.

**الإبلاغ والضمان**

- من الضروري أيضا إن يكون نطاق من المرونة لضمان المعلومات غير المالية ،ويجب إن يكون الضمان وسيلة وليس غاية .
- يجب أن يتخذ خيار واضح مسبقا له صلة بموضوع البحث هذا ودور المدقق.
- تُزال المزيد من المعلومات غير المالية من المعلومات المالية ،وتكون المعلومات المرغوب بها هي للعمل معا في فرق انضباطية متعددة مع خبراء آخرين.

## جدول الأعمال للمستقبل

يوفر الدليل لمحة سريعة فقط. تكون التطورات مستمرة وخصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة .يتم توفير المعلومات على نحو متزايد في شكل أقراص رقمية ،وأصبح نشر المعلومات بواسطة الانترنت هو النهج المتبع .ان القواعد المهنية للمدققين تتغير أيضا .إذ تقدم جدول أعمال

المستقبل أربع توصيات لمزيد من المبادرات في مجال الإبلاغ وتوفير الضمان حول المعلومات غير المالية .ويُقصد بكل بند من بنود جدول الأعمال مجموعة مستهدفة معينة مع تحديد الصعوبة لغرض الإجراء اللاحق.

**جدول أعمال الهيئات الإدارية**
يجب أن يكون للمعلومات غير المالية مكان واضح ضمن إدارة المؤسسة .تكون الاتصالات المكثفة حول الملائمة والموثوقية مطلوبة مع جميع الأطراف المشتركة .يمكن أن تلعب مهنة المحاسبة دور المنسق في هذا السياق .

**جدول أعمال المؤسسات المحاسبية**
تحتاج المؤسسات المحاسبية إلى إعطاء المدققين دليل له صلة بفحص وتوفير الضمان بشان المعلومات غير المالية

**جدول أعمال المدققين**
إن للمدققين دور مجتمعي ويجب أن يكون راغبا في صياغة رأي واضح إلى مستخدمي المعلومات غير المالية .

**جدول أعمال الخبراء الفنيين**
إن طرق محاسبية وتدقيقية جديدة مطلوبة لتسهيل الإبلاغ وتوفير الضمان بشان المعلومات غير المالية .تكون هذه المهمة للمراقبين وللمدققين الخارجيين والداخليين .

بسبب وجود العديد من القواسم المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ،تكون توصيات الدليل وبنود جدول الأعمال قابلة للتطبيق في القطاع الخاص .ويكون اهتمام الإدارة لأعلى مستوى من المنظمة شرط مهم للإبلاغ المتزايد ولتوفير الضمان حول المعلومات غير المالية .تكون كلا من إدارة المؤسسة ودورة إدارة المعلومات أسس للإبلاغ وتوفير الضمان بشان المعلومات غير المالية.

يمكن إيجاد المزيد من المعلومات على الشبكة الدولية في الموقع الخاص برويال نيفرا www.nivra.nl وبالإمكان تحميل هذا الدليل مجانا من موقع رويال أدناه:
WWW.nivra .nl/Sitetes /files/000024233_EnglishversionNFI.pdf

ولمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالسيد ميشيل أدميرال ،مدير المشروع في رويال نيفرا على البريد الالكتروني m.admiraal @ nivra.nl والسيد رودي توركسيما ،خبير تدقيق الأداء في محكمة التدقيق الهولندية على البريد الالكتروني : r.turksema@rekenkamer.nl

# *نقطة ضوء على* الخطة الإستراتيجية

بقلم كرستين استروب ،مدير التخطيط الاستراتيجي في الانتوساي

في الغالب لايمكن التأكيد على أهمية تقاسم المعلومات بشكل كافي. حيث إن تقاسم المعرفة والتعلم المتبادل يعكس بشكل مباشر شعار الانتوساي "الخبرة المشتركة تعود بالنفع على الجميع". ولأنني شاركت في لقاءات اللجنة التوجيهية واللجنة الفرعية للجان الهدف الاستراتيجي التابعة للانتوساي خلال السنتين الماضيتين ، فقد كنت قادرة على ملاحظة روح الفريق الصادقة وتشاطر المعرفة عند أداء العمل .لقد انعكست روح الفريق في التعاون الواضح عند وضع الخطة الإستراتيجية والطريقة التي توضع يُفصح فيها عن نتاجات المسودة وعرضها للتعليق عليها .ولأنني أتيت من وسط العمل حيث التعاون والاحترام لهما قيمة عليا ،فان هذا النوع من تقاسم المعلومة ليس أمرا جديدا علي – انه الحجر الأساس لفريق العمل المبين في ثلاث مبادئ أساسية :روح الفريق المتعاون ،الانفتاح واحترام الآخرين.إذ تساعدنا هذه المبادئ الثلاث الأساسية على أداء مهامنا بأسلوب كف ء وموحد.

لقد قطعت عهدا في العدد السابق من هذه المجلة بان اكتب عن موضوع تقاسم المعرفة في هذا العدد وما أن حل موعد الاجتماع الافتتاحي للجنة التوجيهية لتقاسم المعرفة للهدف الاستراتيجي الثالث للانتوساي حتى كنت قد انتهيت من وضع اللمسات الأخيرة على مقالي في هذا العمود. وقد استمتعت كثيرا بالمشاركة في اللقاء الذي ترأسه المدقق والمراقب الهندي السيد فينود ري بأسلوب كفء ومنظم.

كرستين استروب

إن عبارة تقاسم المعرفة هي مفهوم نفسره بمختلف الطرق وقبل أن اذهب إلى لقاء نيودلهي ،استغرقت بعض الوقت للتفكير فيه .إننا نتقاسم معرفتنا طوال الوقت .ففي شبابنا تقاسم مدرسونا معلوماتهم بشان موضوعات مثل الرياضيات والجغرافية أو التاريخ .وعندما نقرا رواية ،يضعنا الكاتب في عالم من صنع خياله، وفي الغالب نضع أنفسنا في مكان واحد أو أكثر من الشخصيات ، نتشاطر معارفهم ومشاعرهم .على أية حال ،ليس هذا ما يتراود إلى الذهن عندما نتحدث عن ماهية تقاسم المعلومات المتعلقة بالخطة الإستراتيجية للانتوساي .وكما تبين الخطة ،تهدف الانتوساي إلى تشجيع جهاز الرقابة العالي والى التعاون والتحسن المستمر من خلال تقاسم المعلومات "

إن هيكل لجنة تقاسم المعرفة هي لجنة مماثلة للجان ذات الهدفين التشغيليين الآخرين في الخطة الإستراتيجية الا ان هذه اللجنة هي الأكبر وتضم (104) مشارك تحت مظلتها .ومن اجل إعطاء القارئ مؤشر عن مجالات العمل في ظل هذا الهدف ،تكون مجموعات العمل التسع والدول التي تترأسها كالأتي:

- تدقيق الدين العام،المكسيك
- تدقيق تكنولوجيا المعلومات ،الهند
- التدقيق البيئي،استونيا
- الخصخصة ،التنظيم الاقتصادي وشراكة القطاع العام والخاص ،المملكة المتحدة
- تقييم البرنامج،فرنسا
- محاربة غسيل الأموال والفساد الدولي ،مصر( ابتدآ من شهر حزيران 2009)
- المسائلة المحاسبية وتدقيق المساعدات ذات الصلة بالكوارث،المحكمة الأوروبية للتدقيق
- المؤشرات الوطنية الرئيسية،روسيا الاتحادية
- قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا ،جنوب أفريقيا

إضافة إلى مجاميع العمل التسعة ،هناك فريقي العمل ،إستراتيجية الإبلاغ للانتوساي ،يترأسها الأمين العام للانتوساي والأزمة المالية العالمية تترأسها الولايات المتحدة الأمريكية .كما تمثل هذه المجلة جزءا من الهدف الاستراتيجي الثالث للانتوساي

ففي لقاء نيودلهي ،ذكرت مجموعات العمل وفرق العمل الثلاث سير أعمالهم (انظر باب من داخل الانتوساي عدد نيسان 2009 لمزيد من المعلومات عن تقاريرهم). وكنت سعيدة وانأ أرى أن الخطة الإستراتيجية تستمر ليتم تنفيذها بكفاءة عالية ودعم مستند بشكل واسع.إن عمل المجموعات وفرق العمل العاملة هو عمل بديع جدا وتكون الموضوعات مهمة لكلا من الانتوساي ككل وأجهزة الرقابة العليا على نحو منفرد . يتضمن العمل تنفيذ دراسات أفضل الممارسات ،وتقديم مادة عن دليل التدقيق وتنفيذ بحث عن القضايا ذات الاهتمام المشترك .كما تغطي أدوات للمقارنات المرجعية والإبلاغ الذي يشجع تقاسم المعرفة بين أجهزة الرقابة العليا .

تضمنت اللقاءات العديد من المناقشات الجيدة بشان العمل قدما وما تحقق منه.ويتطلب الكثير من العمل الإبداعي ضمن مجاميع وفرق العمل تجميع المعلومات ضمن المجموعة وجعلها متاحة ويمكن الوصول إليها من قبل الآخرين.أوضح ماكنوس بورج ،مدير عام مبادرة تنمية الانتوساي انه عندما بدأت المبادرة بإعداد خطتها الإستراتيجية لسنة 2007-2012،تغير تركيزها من تقاسم المعلومات إلى تقاسم المعرفة نتيجة الإدراك المتزايد للفرق بين المفردتين . وترى مبادرة تنمية الانتوساي إلى المعلومات بأنها أنماط مستخلصة من مجموعة بيانات ،وبينما تنظر إلى المعرفة على

أنها معلومات يمكن التصرف على أساسها أو هي بمثابة القدرة على التصرف .حددت المبادرة إن تقاسم المعرفة هي عنصر واحد من العناصر الأربعة تشكل مجتمعة إدارة المعرفة .تمثل الباقي بناء المعرفة وحيازة المعرفة وتطبيق المعرفة.

اعتقد انه من المهم إبقاء جميع العناصر المختلفة من إدارة المعرفة في الأذهان.وعلى نحو قابل للفهم لقد كوّنا وحصلنا على معلومات قبل إمكانية تقاسمها .وكذلك ،نحن بحاجة إلى التركيز على العنصر الرابع – تطبيق المعرفة- وتجنب الميل نحو استبدال المعرفة بالمعلومات والمضي في ذلك كما لو إنهما شي واحد .وكما ألاحظ ،إن التحدي الذي يواجه الانتوساي وأجهزة الرقابة العليا بشكل منفرد يجعل من تقاسم المعلومة جزءا من أساس معرفتنا وتطبيقها بشكل منتج لتحسين أداءنا المؤسساتي والفردي وتحقيق هدفنا المؤسساتي لتصبح منظمة دولية أنموذجية .
وفي عدد تشرين الأول لهذه المجلة ،اخطط للكتابة عن بعض الجوانب من بناء القدرة ،وهي الهدف الثاني من الخطة الإستراتيجية.
الرجاء لا تترددوا بالاتصال بنا على البريد الالكتروني:astrup@recnungsbof.gv.at إن كانت لديكم تعقيبات أو تودون المساهمة بمعطيات حول القضايا المتعلقة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية للانتوساي .

من داخـــــــل

الانتـــــوســـــــــــاي

## اللجنة الفرعية لأدلة التدقيق المالي

**جدول للإفصاح عن الملاحظات التطبيقية**

تم جدولة الملاحظات التطبيقية للمعايير الدولية حول التدقيق لغرض الإفصاح من ايار إلى تموز 2009:

- المعيار الدولي للتدقيق 402- اعتبارات التدقيق المتعلقة بالوحدة الاقتصادية التي تستخدم منظمة خدمية
- المعيار الدولي للتدقيق530- عينة التدقيق
- المعيار الدولي للتدقيق 501- دليل التدقيق المتعلق بأرصدة حساب البيانات المالية المحددة والافصاحات
- المعيار الدولي للتدقيق 510 – مهام التدقيق الأولية –الأرصدة الافتتاحية
- المعيار الدولي للتدقيق 520-إجراءات تحليلية
- المعيار الدولي للتدقيق 540- تدقيق التقديرات المحاسبية ،بضمنها تقديرات محاسبة القيمة العادلة والافصاحات ذات الصلة

يتم جدولة الملاحظات التطبيقية لمعايير التدقيق الدولية للإفصاح عنها من حزيران إلى آب 2009 كالآتي:

- المعيار الدولي للتدقيق 265-الإبلاغ عن العجوزات في الرقابة الداخلية إلى المسئولين عن الإدارة
- المعيار الدولي للتدقيق 320 –المادية في تخطيط وأداء التدقيق (إعادة إفصاح)
- المعيار الدولي للتدقيق 620 –باستخدام عمل خبرة مدقق

إضافة إلى ملاحظات التطبيق هذه ،فيما يلي يخطط إلى معيارين دوليين عامين لأجهزة الرقابة العليا للإفصاح عنهما من تموز إلى تشرين أول 2009 بعد المصادقة عليهما في لقاء اللجنة التوجيهية في حزيران :

المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا رقم 1000-مقدمة عامة إلى أدلة التدقيق المالي التابعة للانتوساي

المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا 1003 – مسرد بالمصطلحات الخاصة بأدلة التدقيق المالي للانتوساي.

## لقاءات اللجنة الفرعية

في نيسان 2009،استضافت محكمة المدققين الأوروبية لقاء اللجنة الفرعية لأدلة التدقيق المالي في لوكسمبرك .وخلال اللقاء، تمت المصادقة على سبعة ملاحظات تطبيقية للإفصاح وتسعة أخرى حصلت على المصادقة النهائية.

## الإبلاغ عن المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا

لقد بدأت اللجنة الفرعية لأدلة التدقيق المالي العمل على كيفية تقديم المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في اللقاء العشرين للانتوساي في جنوب أفريقيا سنة 2010 .ومن المؤمل إن تكون أدلة التدقيق المالي للانتوساي معلنة لأجهزة الرقابة العليا حتى ذلك الحين وان جميع أجهزة الرقابة العليا سترغب في تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في عملها اليومي.

للمزيد من المعلومات، نرجو الاتصال بسكرتارية اللجنة الفرعية لادلة التدقيق المالي FAS:

البريد الالكتروني: *projectsecretriate@riskrevisionen.se*
الموقع الالكتروني: *http://psc.rigsrevisionen.dk/fas*

## الاجتماع الاول لمجموعة عمل الانتوساي حول قيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا

انعقد الاجتماع الاول لمجموعة العمل حول قيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا في مدينة صن،بجنوب افريقيا منذ التاسع ولغاية الحادي عشر من اذار 2009. تتالف مجموعة العمل من (14) اربعة عشرعضوا يمثلون على الاغلب كافة المجموعات الاقليمية للانتوساي وانظمة التدقيق المختلفة.

اعضاء مجموعة العمل حول قيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا في اجتماعهم الاولي في جنوب افريقيا في اذار 2008.

واثناء الاجتماع، اتفق المشاركون في مجموعة العمل على ارتباط قيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا بمجالين رئيسيين: وهما ان تكون اجهزة الرقابة العليا:

- منظمات مستقلة نموذجية.
- مؤسسات قادرة على تحقيق تغيير في حياة المواطنين.

وبعد ذلك حدد المشاركون المتطلبات الاساسية ومباديء الادلة ذات الصلة التي تدعم كل مجال. مع الاخذ بنظر الاعتبار العمل ذو العلاقة الذي تم تنفيذه مسبقا من قبل الانتوساي والمرتبط بالمتطلبات الاساسية ،ولقد وثق المشاركون المباديء الاساسية الثمان للمجال الاول والمباديء الخمس للمجال الثاني.
وفيما يلي المباديء التوجيهية الاساسية للمجال الاول الذي ينص على ان اجهزة الرقابة العليا هي منظمات مستقلة نموذجية.

- استقلالية اجهزة الرقابة العليا
- الشفافية والمسائلة الحكومية لاجهزة الرقابة العليا

- تقديم افضل الخدمات ومراعاة الجودة في كافة الجوانب الوظيفية لاجهزة الرقابة العليا
- تدابير الحكم الرشيد داخل أجهزة الرقابة العليا
- قدرة اجهزة الرقابة العليا على الاستجابة للتغييرات البيئية وتوقعات المعنيين دون المساومة على استقلالية الاجهزة
- تطبيق قواعد السلوك المهني من قبل اجهزة الرقابة العليا
- تعزيز سمعة اجهزة الرقابة العليا

فيما يلي المباديء التوجيهية الاساسية للمجال الثاني الذي ينص على ان اجهزة الرقابة العليا هي مؤسسات قادرة على تحقيق تغيير في حياة المواطنين.

- تساهم اجهزة الرقابة العليا بتحسين حياة المواطنين من خلال تعزيز المسائلة الحكومية والشفافية وبذلك تكون الحكومة مسؤولة عن المسائلة الحكومية للموارد المستخدمة

- قانونيا وعلى نحو من المسؤولية
- وللاغراض المنشودة فقط
- اقتصاديا وبشكل فاعل وكفوء

- تعمل اجهزة الرقابة العليا كمصدر موثوق للرؤية الموضوعية المستقلة والارشاد لتسهيل اجراء تحسينات متواصلة في الحكومة.
- تخول اجهزة الرقابة العليا العامة باجراء المسائلة الحكومية والاستجابة من خلال:

- المعلومات الموضوعية
- البساطة والوضوح في طرح بلاغاتهم
- حرية الاطلاع المناسبة على تقارير التدقيق والخطابات باللغات المناسبة.

- تُمكن اجهزة الرقابة العليا السلطة التشريعية او احدى مفوضياتها او المسؤولين عن الحوكمة من تنفيذ مسوؤلياتهم للاستجابة لنتائج وتوصيات التدقيق واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.
- تقوم اجهزة الرقابة العليا بمتابعة النتائج والتوصيات وتقديم توكيد حول تنفيذ هذه التوصيات.

تتوقع مجموعة العمل بان توفر المتطلبات والمباديء التوجيهية ومراجع ادلة الانتوساي وممارسات اجهزة الرقابة العليا نطاق عمل لزيادة قيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا. يقوم اعضاء مجموعة العمل حاليا بدراسة المتطلبات الثلاث عشر التي قامو بتحديدها لغرض جمع الاسئلة الرئيسية التي ستشكل الاساس لجذب مدخلات اوسع من اجهزة الرقابة العليا. وسيتم دمج نطاق العمل واسئلة التقييم في دراسة رئيسية ليتم ترجمتها الى اللغات الرسمية في الانتوساي وتوزيعها على كافة اجهزة الرقابة العليا في ايلول 2009. سيتم استخدام ردود جهاز الرقابة العليا حول الدراسة الرئيسية لصياغة ورقة مناقشة للموضوع الاول لمؤتمر الانتوساي العشرون الذي سيعقد في جنوب افريقيا في 2010.

ستكون ورقة المناقشة محورا للاجتماع القادم لمجموعة العمل الذي سيتم استضافته في غرفة حسابات روسيا الاتحادية في اذار 2010.

للمزيد من المعلومات،بالامكان الاتصال بجهاز الرقابة العليا لجنوب افريقيا:

البريد الالكتروني: *namblam@agsa.co.za*
الموقع الالكتروني: *www.agsa.co.za*

## فريق العمل حول الازمة المالية العالمية
## ماهو دور اجهزة الرقابة العليا ازاء الازمة المالية العالمية؟

استجابة للازمة المالية الحالية والانكماش في الاقتصاديات العالمية ، قام مجلس ادارة الانتوساي بتشكيل فريق عمل حول الازمة المالية العالمية في اجتماعها الثامن الخمسون في فينا في تشرين الثاني 2008.ولقد طلب من مكتب المسائلة الحكومية الامريكي بترأس هذه الجهود .تم انعقاد الاجتماع الاول لفريق العمل عن طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة في اواخر شباط 2009. وكان الاجتماع الذي انعقد في حزيران في واشنطن هو الاجتماع الاول الشخصي لفريق العمل.

يعتبر هذا التساؤل القوة الدافعة وراء انعقاد اجتماع فريق عمل الانتوساي الذي انعقد في واشنطن للفترة من التاسع والعشرين لشهر حزيران ولغاية الاول من تموز 2009 بشان الازمة المالية العالمية.
اجتمع أربعة وعشرون ممثلا من اصل خمس وعشرون عضوا لاجهزة الرقابة العليا لتبادل الافكار حول هذا الموضوع الشائك وللاستماع من الخبراء البارزين في مجال المال والاقتصاد والسياسة العامة والتنمية الدولية وتدقيق القطاع العام والمحاسبة. وعلى مدار السنوات القادمة سيستمر اعضاء فريق العمل بدراسة الدور الحيوي لاجهزة الرقابة العليا في معالجة الازمة المالية العالمية الحالية.

المشاركة في اجتماع فريق العمل حول الازمة المالية العالمية في واشنطن.

تم تنظيم الاجتماع ليتمحور حول اربع مواضيع رئيسية تشمل الاهداف المستقاة من نطاق صلاحيات فريق العمل. حيث كانت المواضيع الاربع كالاتي:

- الدروس المستنبطة وجذور الازمة المالية
- الاستجابات الاولية للحكومة لتحجيم او تفادي الازمة والاقتصاد الحقيقي
- الاصلاحات والشفافية والمسائلة الحكومية
- التحديات التي تواجه اجهزة الرقابة العليا والالتزامات الدولية.

يتضمن جدول الاعمال عروض حول عولمة تمويل الرهن وتاثير المعايير المحاسبية على البيانات المالية وانشطة صياغة المعايير الدولية والانتعاش الاقتصادي والتحديات التي تواجه اجهزة الرقابة

العليا. تشاطر اعضاء فريق العمل مجموعة منوعة من وجهات النظر المتبصرة والمتعلقة بالمواضيع الهامة التالية التي توالت اثناء المناقشات والعروض.

## قواعد السلوك المهني والغطرسة المؤسساتية

قد تبرهن هذه الازمة بان قواعد السلوك المهني والمسائلة الحكومية والشفافية وادارة المخاطر تعد من الامور المترابطة الى حد كبير. ادرجت اسباب الازمة المالية الحالية الدور الذي قد يُلعب من خلال دمج قواعد السلوك المهني و "الغطرسة" المؤسساتية بالاضافة الى نظام الحوافز الذي يتجنب اعتبارات المخاطر طويلة الامد والتركيز بدلا عن ذلك على ارباح واجور الصفقات المالية قصيرة الامد. ناقش المشاركون كيفية تمكن المجتمعات أن تحمي نفسها من الاعمال غير الجنائية ولكنها في النهاية ذات ضرر.

## الازمة المالية والاقتصاد الحقيقي

تراست واستضافت الولايات المتحدة الاجتماع ولقد حضر الاجتماع المدققون العموميون لكندا وقبرص واندونيسيا وهولندا والمغرب والسعودية العربية والسويد وفنزويلا اضافة الى ممثلين من النمسا وتشيلي والصين والدنمارك واستونيا وفنلندا وهنغاريا وايطاليا واليابان وكوريا والمكسيك وبولندا وروسيا وسلوفاكيا والمملكة المتحدة.

انتشرت ازمة القطاع المالي الى الاقتصاد الحقيقي. وحتى لو استقرت الاسواق المالية والبنوك فقد يطول امد الازمة الحالية اذا لم ينتعش الاقتصاد الحقيقي. اقترح احد المشاركين بان مع الاخذ بنظرالاعتبار فاعلية الاستجابات الحكومية فعلينا مراعاة التحرك وراء التدابير الاقتصادية التقليدية –مثل مجموعات الحوافز الكبيرة- وذلك لان اقتصاديات البلدان ذات الدخل العالي تمتلك حاليا قدرة فائضة وبشكل هائل. وهذا يتطلب ايجاد برامج حوافز حكومية بامكانها عدم اعاقة "نمو عنق الزجاجة" مع مشاريع ابداعية بالامكان ان تخلق وظائف قصيرة الامد ونمو طويل الامد. وفي هذه الحالة يسدد النمو الاقتصادي ثمن مشاريع الحوافز بدلا من الضرائب المستقبلية او التضخم.

## المصداقية والشفافية

تعد مصداقية وشفافية المعلومات المالية والحسابات المالية والمستندات المالية (الاوراق المالية والادوات المالية المشتقة وغيرها) عوامل هامة واساسية للمساعدة في تقليل مخاطر الازمة المستقبلية. ينبغي ان تكون اجهزة الرقابة العليا مستقلة وان تلعب دورا هاما في مناقشة اجراءات صُناع القرار من خلال افضل الممارسات والدروس المستنبطة والمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني.

## الخطوات اللاحقة

يعمل فريق العمل على تنظيم نفسه لمساعدة اعضاء الانتوساي في معالجة العديد من التحديات التي اوجدتها الازمة المالية. لقد تم تقسيم 25 عضوا الى مجاميع فرعية صغيرة تركز كل واحدة منها على احدى الجوانب التالية:

- اسباب الازمة المالية واتخاذ الاجراءات الممكنة لتحجيم الازمة المستقبلية.
- الاجراءات الحكومية المتخذة لمعالجة الاقتصاد الحقيقي وتحقيق استقرار في الاسواق المالية.
- التحديات التي تواجه اجهزة الرقابة العليا.

ولقد اخذت ادوات الاتصال بنظر الاعتبار ضمان مشاطرة الخبرات وافضل الممارسات بين اعضاء فريق العمل لتسهيل التعاون ضمن وعبر الاقاليم.

للمزيد من المعلومات، بالامكان الاتصال بمكتب المسائلة الحكومية الامريكي

على البريد الالكتروني: spel@gao.gov

# الاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا

## انعقاد اجتماع مجموعة العمل الانتقالية في ولنغتون

اجتمعت مجموعة العمل الانتقالية للاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا في ولنغتون،نيو زلندا للفترة من الثالث والعشرين ولغاية الخامس والعشرين من اذار 2009 لاكمال النظام التاسيسي للاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا وتدقيق تمويل البرنامج وتدابير الموارد البشرية ومناقشة نطاق عمل برنامج تنمية القدرات وتطوير مقترح لتعبئة تدقيق الاداء التعاوني. رسميا يُعرف الاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا بـ سباساي SPASAI ولقد تم اعداد تغيير لهيكله التنظيمي ومجموعة العمل الانتقالية لمراقبة تنفيذ التدابير.

ذكر السيد بول السورث رئيس لجنة مجموعة العمل الانتقالية والمدقق العام لجزرالكوك،بان الاجتماع حقق اهدافه بنجاح مع المدخلات الجوهرية للمدققين العموميين والوكالات الشريكة التي سمحت باحداث تقدم جيد في التصميم والتخطيط وتخصيص الموارد للمبادرات المتعددة المخطط لها بموجب مبادرة التدقيق الاقليمي للمحيط الهاديء.

اشار السيد كيفن برادي الامين العام للاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا والمراقب والمدقق العام النيوزلندي، بانه سيتم ادارة المبادرات حال تشكيلها من قبل سكرتارية الاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا المعززة بالدعم.ولقد تم تعيين السيد ايروني فاتيولوكا المدقق العام السابق لفيجي منسقا للبرنامج وسيقوم بادارة المبادرات الاولية.

تتالف مجموعة العمل الانتقالية من المدققين العموميين لجزر الكوك ونيوزلندا وبالاو وبابوا غينياالجديدة وساموا وتوفالو. ولقد حضر اجتماع ولنغتون ايضا ممثلين من بنك التنمية الاسيوي والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية ومبادرة تنمية الانتوساي ووكالة التنمية والمساعدة الدولية النيوزلندية والبنك الدولي ومنتدى جزر المحيط الهاديء.

## تطوير التدقيق العام في كيريباتي وناورو وتوفالو

كجزء من المبادرات الجديدة للاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا، وقع المدققون العموميون لكيريباتي وناورو وتوفالو مذكرة تفاهم في اذار 2009 للبدء بتشكيل برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي بموجب نطاق عمل شامل لمبادرة التدقيق الاقليمي لمنطقة المحيط الهاديء. ولقد تم تطوير مبادرة التدقيق الاقليمي لمنطقة المحيط الهاديء من خلال عملية استشارية شاملة استمرت لثمان عشر شهرا تم تنظيمها من قبل الاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا مع دعم من بنك التنمية الاسيوي والوكالة الاسيوية للتنمية الدولية في ظل تنسيق امانة منتدى جزر المحيط الهاديء. يتالف المنتدى من ستة عشر دولة مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي من منطقة المحيط الهاديء ويعتبرالمنتدى المنظمة الرئيسية لرسم السياسة الاقتصادية والسياسية في المنطقة.
ذكر السيد ايساكو كين،رئيس لجنة برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي والمدقق العام لتوفالو بان الهدف من برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي هو تيسير الحسابات العامة لكيريباتي وناورو وتوفالو ليتم تدقيقها على اساس زمني ووفقا للمعايير العليا بشكل منتظم .

**مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي**

تبقيك مستجدات مبادرة الانتوساي على اطلاع بالتطورات الحاصلة في العمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي. ولايجاد المزيد بشان مبادرة تنمية الانتوساي وللبقاء على تواصل مع طبعات المجلة بالامكان الاطلاع على مبادرة تنمية الانتوساي على الموقع الالكتروني: *www.idi.no*

ولقد بين بان "برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي سيساهم بدوره في تحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال تحسين المسائلة الحكومية والفاعلية في اجراء تدقيق ومراقبة على استخدام الموارد العامة في كيريباتي وناورو وتوفالو ..... سيعزز برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي ايضا مقدرة الادارة المالية للبلد وتعزيز اليات المسائلة الحكومية".

اشار السيد باري ريد اختصاصي الادارة المالية الاقدم في بنك التنمية الاسيوي بان البرنامج يحظى بدعم وباجماع من اعضاء الباساي وقادة منتدى جزر المحيط الهاديء ووزراء الاقتصاد.سيعمل الفريق وفقا لبرنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي مع ثلاث دول مشاركة لاجراء التدقيق المالي ومن ثم تدقيق الاداء. " سيتم مساندة اعضاء فريق دعم التدقيق الاقليمي الفرعي من قبل مكتب التدقيق الوطني الكيريباتي ووزارة التدقيق في ناورو ومكتب المدقق العام في توفالو وسيتراس فريق العمل كادر تدقيق خارجي يتمتع بخبرة في مجال التدقيق العملي وتجربة في التدريب." سيمتد البرنامج الاولي من 2008 ولغاية 2012 وبعدها سيتم تقييم البرنامج".

ذكر السيد كين بانه سيتم ادارة البرنامج عند تشكيله من قبل سكرتارية الاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا المعززة بالدعم وتحت اشراف لجنة برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي. سيتم تشكيل وادارة البرنامج بشكل مؤقت من قبل منسق برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي وتحت اشراف لجنة برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي.

بين السيد تويلوما نيروني سلاد الامين العام لامانة منتدى جزر المحيط الهاديء بان قادة المنتدى ووزراء اقتصاد المنتدى قد حددوا مبادرة التدقيق كتعهد اقليمي هام. وذكر بان التقدم الحاصل في مبادرة التدقيق الاقليمي لمنطقة المحيط الهاديء يعد افضل دليل على التعاون الاقليمي الذي يجمع الموارد النادرة لدعم شفافية ومسائلة حكومية مطورة في مجال ادارة واستخدام الموارد العامة.
على الرغم من بقاء الكثير ليتم تنفيذه فان التقدم الجيد الحاصل يعكس التزام كافة المعنيين من ذوي الشأن- و اجهزة الرقابة العليا الوطنية التي تؤازر المبادرة والاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا الذي يقدم الادارة والارشاد وبنك التنمية الاسيوي والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية ومبادرة تنمية الانتوساي الذين يقدمون الدعم المالي والفني.

اجتمعت لجنة برنامج دعم التدقيق الاقليمي الفرعي لتنفيذ البرنامج في ولنغتون بنيوزلندا للفترة من التاسع عشر ولغاية العشرين من اذار 2009 للقيام بتدبيرات انتقالية لغرض تعبئة الموارد البشرية بغية التمكن من تنفيذ التدقيق التعاوني في السلطات القضائية الثلاث المشاركة في الربع الثالث من 2009. تتالف مجموعة العمل من المدققين العموميين لكيريباتي وناورو وتوفالو. ولقد حضر الاجتماع ايضا ممثلون من بنك التنمية الاسيوي والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية والانتوساي وامانة منتدى جزر المحيط الهاديء .
لمزيد من المعلومات،يرجى الاتصال بالاتحاد الباسيفيكي لاجهزة الرقابة العليا:
البريد الالكتروني: *perca@auditoffice.gov.ck;enquiry@oag.govt.nz*
الموقع الالكتروني: *www.pasai.org*

## البرنامج الإقليمي الانتقالي لمبادرة تنمية الانتوساي حول تدقيق الدين العام

في 2008 اطلقت مبادرة تنمية الانتوساي برنامج بناء القدرات الاقليمي الانتقالي حول تدقيق الدين العام. تم تصميم البرنامج لتعزيز القدرة المهنية والتنظيمية لاجهزة الرقابة العليا المشاركة في تدقيق الدين العام. ومع الاخذ بنظر الاعتبار تنوع الخبرات والتطور الحاصل في هذا المجال سيناقش البرنامج كلا من اساليب التدقيق المالي/الالتزام وتدقيق الاداء في ادارة الدين العام. سيقام البرنامج بالتنسيق مع برنامج ادارة الدين لمؤتمر الامم المتحدة حول التدريب والبحث ومجموعة عمل الانتوساي حول الدين العام. سيستمر البرنامج لغاية 2011 يتضمن تدريباً عن طريق شبكة الانترنت في مجال تدقيق الدين العام.سيمكن البرنامج ايضا اجهزة الرقابة العليا من تبني ادلة تدقيق الدين العام لتكون متوافقة مع افضل الممارسات الدولية. تم اختيار ثمان وعشرون جهازاً من اجهزة الرقابة العليا من منظمة الافروساي ( الناطقة باللغة الانكليزية) والافروساي /CREFIAF (الناطقة باللغة الفرنسية) والاربوساي والاسوساي والكاروساي والاوروساي والباساي للمشاركة في البرنامج الذي سيكون بالفرنسية والانكليزية. وفي نيسان 2009 اجتمع ممثلون من مبادرة تنمية الانتوساي ومجموعة خبراء من اجهزة الرقابة العليا وبرنامج ادارة الدين ومؤتمر الامم المتحدة حول التدريب والبحث والبنك الدولي، في تونس حددوا مناهج ومحتوى وتصميم دورة التعليم الالكتروني حول تدقيق الدين العام التي ستمستر لثمان اسابيع وسيتم القاء المحاضرات على مشاركي اجهزة الرقابة العليا ابتداءا من تشرين الاول ولغاية تشرين الثاني 2009.

## اجتماع مراجعة دليل تقييم متطلبات مبادرة تنمية الانتوساي

في نيسان 2009 اجتمع مدراء برنامج تنمية الانتوساي والدعم المؤسساتي،المسؤولين عن تنفيذ برامج تقييم المتطلبات في دول الانتوساي، في اوسلو،النرويج. كان الهدف من هذا الاجتماع استثمار الدروس المستنبطة من هذه البرامج ومراجعة نطاق العمل حول تقييم متطلبات مبادرة تنمية الانتوساي ومجموعة معلومات وارشادات علاوة على كتابة دليل تقييم المتطلبات. سيتم طباعة الدليل وجعله متاحا لدول منظمة الانتوساي في النصف الثاني من 2009.

## البرنامج المشترك لمبادرة تنمية الانتوساي والاسوساي حول تدريب مدرب

اطلقت مبادرة تنمية الانتوساي والاسوساي البرنامج المشترك لتدريب مدرب في 2008 لتعزيز شبكة التدريب الاقليمية وتدريب مجموعة جديدة من اختصاصيي التدريب المعتمدين في مبادرة تنمية الانتوساي . وبعد اكمال اعداد الدورة وورشة عمل التطوير ومرحلة التجربة العملية عن طريق شبكة الانترنيت اجتمع سبع وثلاثون مشاركا مجددا في الصين في ايار 2009 لاكمال النشاط الاخير من البرنامج والذي كان بصيغة ورشة عمل حول الاساليب التعليمية استمرت لثلاث اسابيع. واثناء ورشة العمل تم تدريب المشاركين على المهارات التعليمية وتعلموا ايضا كيفية تسهيل انشطة بناء القدرات الاخرى.

## برنامج تقييم متطلبات مبادرة تنمية الانتوساي /مجموعة اجهزة الرقابة العليا لامريكا اللاتينية والكاريبيك (اولاسافس)

في 2008 اطلقت مبادرة الانتوساي / اولاسافس OLACEFS برنامج تقييم متطلبات بناء القدرات في المنطقة. ونتيجة للفائدة الكبيرة لهذا البرنامج تم اقامة البرنامج مرتين على التوالي في عامي 2008 و2009. وفي حزيران 2009 اجتمعت فرق تقييم المتطلبات من المجموعة الثانية لاجهزة الرقابة العليا الثمان في الاكوادور لاجراء ورشة عمل لتقييم المتطلبات. وبعد اكمال هذه الورشة سيقوم الفريق بتنفيذ تقييمات المتطلبات المؤسساتية قبل ان يعاودو الاجتماع مجددا لتلقي المعطيات حول تقاريرهم اثناء اجتماع المراجعة في نهاية 2009.

## برنامج توكيد الجودة حول التدقيق المالي لمبادرة تنمية الانتوساي/الكاروساي

اجتمعت مجموعة من المحاضرين وكادر مبادرة تنمية الانتوساي في انطاكيا في حزيران 2009 لتصميم واعداد ورشة عمل تستمر لثمان ايام وهذه ستكون الخطوة التالية لبرنامج توكيد الجودة للتدقيق المالي لمبادرة تنمية الانتوساي/كاروساي . سيتم القاء محاضرات ورشة العمل في 2009.

## البرنامج المشترك بين مبادرة تنمية الانتوساي/ ومجموعة اجهزة الرقابة العليا لامريكا اللاتينية والكاريبيك (اولاسافس) لتدريب مدرب

اجتمع كادر مبادرة تنمية الانتوساي والمحاضرين الاقليميين في الاكوادور في حزيران 2009 للتخطيط للبرنامج المشترك القادم حول تدريب مدرب والذي تم جدولته ليعقد في 2010.

## ورشة عمل مبادرة تنمية الانتوساي /الارابوساي حول مهارات التسهيل

اجتمع كادر مبادرة تنمية الانتوساي وخبراء من المنطقة في سوريا في حزيران 2009 لتصميم واعداد برمجيات تعليمية لورشة عمل مبادرة تنمية الانتوساي /الارابوساي حول مهارات التسهيل والتي ستقام في نهاية 2009.

## مبادرة تنمية الانتوساي والاتصال المتبادل مع دول الانتوساي

حضر ممثلون من مبادرة تنمية الانتوساي وابلغوا بشان الفعاليات التالية التي ستقام في الاشهر الاخيرة وهي كالاتي: اجتماع مجلس ادارة الافروساي (زامبيا) واجتماع مجموعة عمل الانتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات (قطر) والمؤتمر السادس لليوروساي / ومجموعة اجهزة الرقابة العليا لامريكا اللاتينية والكاريبيك (اولاسافس) (فنزويلا) واجتماع ادارة التوجيه للجنة المعايير المهنية للانتوساي(البرازيل).

## الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي

للمزيد من المعلومات، بالامكان الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي:
البريد الالكتروني:*idi@idi.no*
الموقع الالكتروني:*www.idi.no*

## انشطة الانتوساي لعام 2009

| تموز | اب | ايلول |
|---|---|---|
| **16-14**<br>اجتماع مجموعة العمل حول محاربة غسيل الاموال والفساد الدولي في جاكارتا،اندونيسيا<br><br>**24-20** مؤتمر الباساي في بالاو | **6-3**<br>الاجتماع الثامن لمجموعة العمل حول لجنة توجيه التدقيق البيئي في بالي،اندونيسيا | **سيتم تحديد موعد**<br>الاجتماع الاول حول مشاطرة الخبرات والخدمات المعرفية في سيؤل،كوريا<br>**18-17**<br>اللجنة الخاصة بمجموعة تدقيق رقابة الجودة في لندن،انكلترا |
| **تشرين أول** | **تشرين ثاني** | **كانون أول** |
| **10-4**<br>الاجتماع العام التاسع عشر لاولاسافس OLACEFS في اسونسياون،البارغواي<br><br>**14-12**<br>اجتماع الاسوساي الحادي عشر في اسلام اباد،الباكستان<br><br>**14-12**<br>اجتماع اللجنة الفرعية لادلة التدقيق المالي في لندن،انكلترا<br>**29-28**<br>لجنة المعايير المهنية / ندوة لرفع توعية اليوروساي والاساي في وارسو،بولندا | **18-16**<br>الاجتماع التاسع والخمسون لمجلس ادارة الانتوساي في مدينة كيب،جنوب افريقيا. | |

**ملاحظة المحرر: تم طبع هذه المفكرة بدعم من استراتيجية التواصل للانتوساي وكطريقة لمساندة خطة اعضاء الانتوساي وتنسيق جداول الاعمال.ومن ضمن المجلة الدورية سيكون ايضا للانتوساي فعاليات واسعة وانشطة تشمل المنطقة باكملها مثل المؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات مجلس الادارة.ونتيجة لضيق المكان لم يتم ادراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الاخرى التي قدمتها دول المنطقة.وللمزيد من المعلومات بالامكان الاتصال بالسكرتارية العامة لكل مجموعة عمل اقليمية.**

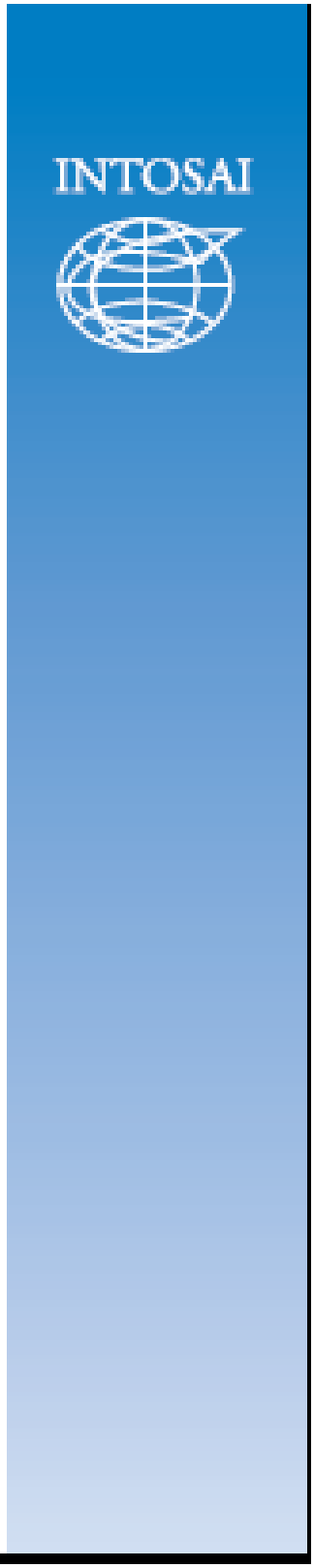
INTOSAI